Distr.
GENERAL

A/AC.109/722
27 October 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

UN LIBRARY
NOV 3 1982
UN/SA COLLECTION

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى مونتسيرات ، ١٩٨٢

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ١١	٣
ألف - صلاحيات البعثة الزائرة	١ - ٥	٣
باء - تكوين البعثة الزائرة	٦ - ٧	٣
جيم - خط سير البعثة	٨	٤
دال - كلمة شكر	٩ - ١١	٤
أولا - معلومات عن الاقليم	١٢-٣٢	٤
ألف - وصف عام	١٣-١٤	٥
باء - التطورات الدستورية والسياسية	١٥-٢١	٥
جيم - الأوضاع الاقتصادية	٢٢-٢٧	٧
دال - الأوضاع الاجتماعية	٢٨-٣٢	٨
ثانيا - أنشطة البعثة الزائرة	٣٨-٢٣٧	١٠
ألف - الاجتماع مع الحاكم ورئيس الوزراء	٣٨-٤٨	١٠
باء - الاجتماع مع المجلس التنفيذى	٤٩-٥٨	١٢
جيم - اجتماع مع المجلس التشريعي	٥٩-٧٠	١٥
دال - الاجتماع مع المجلس السيحي للكنائس	٧١-٨٠	١٧
هاء - المباحثات مع الوزير الأول	٨١-٩٢	١٩

82-27122

مقدمـــة

ألف - صلاحيات البعثـــة الزائـــرة

١- تواصل الجمعية العامة التأكيد على أهمية البعثات الزائرة في التأكد من الحالـــة في الأقاليم الصغيرة التي قد تكون المعلومات الواردة منها ، في أحسن الظروف ، محدودة. وتمكن هذه البعثات اللجنة الخاصة من الحصول على معلومات مباشرة عن الأوضاع في الاقاليم وعن رغبات وأماني شعوب تلك الاقاليم فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل .

٢- وفي الدورة السادسة والثلاثين ، رجت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة في الفقرة ١٢ (د) من القرار ٣٦/٦٨ ، الاســـــتمرار في ايلاء اهتمام خاص للاقاليم الصغـــــيرة ، بما في ذلك ايفاد بعثات زائرة الى تلك الاقاليم ، حسب مقتضى الحال ، وتوصية الجمعيـــة العامة بأنسب الخطوات التي يلزم اتخاذها لتمكين سكان تلك الاقاليم من ممارسة حقهم فـــي تقرير المصير والحرية والاستقلال .

٣- وفي وقت لاحق ، وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس اللجنة الخاصة (A/AC.109/705) ، وجه الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم المتحدة ، باسم حكومته ، الدعوة الى اللجنة لايفـــاد بعثة زائرة الى مونتسيرات .

٤- وفي الجلسة ١٢١٦ ، المعقودة في ٥ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، طلبت اللجنة الـــى الرئيس ، بعد أن احاطت علما مع التقدير بالدعوة ، ان يعين اعضاء البعثة الزائرة .

٥- ووفقا للمقرر الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١٢١٦ ، واستنادا الـــى المشاورات ذات الصلة بذلك ، أبلغ رئيس اللجنة الخاصة أعضاء اللجنة ، في ١١ آب/اغسطس، أن أعضاء البعثة الزائرة الموفدة الى مونتسيرات سيكونون ساحل العاج (الرئيس) ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وفنزويلا .

باء - تكوين البعثة الزائرة

٦- كان تكوين البعثة كما يلي :

لوبو نيون بيير بيرى (ساحل العاج) ، رئيسا

شاني عمرى لوينو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ماريا يوخينيا (فنزويلا)

٧- رافق البعثة الموظفون التالية أسماؤهم من الامانة العامة للامم المتحدة : السيدة جوان سيمور ، أمين رئيسي ، والسيد خوسيه دا سيلفا كامبينو ، موظف شؤون سياســـــية ؛

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
واو - الاجتماع مع رابطات الموظفين المدنيين	٩٣-١٠٤	٢١
زاى - الاجتماع مع وزير التعليم والصحة والخدمات المجتمعية ...	١٠٥-١٣٠	٢٣
حاء - الاجتماعات مع وزير المواصلات والأشغال	١٣١-١٣٨	٢٦
طاء - الاجتماع بوفود نقابات العمال	١٣٩-١٤٤	٢٨
ياء - الاجتماع بلجنة الخدمة العامة	١٤٥-١٥٧	٢٩
كاف - الاجتماع بالغرفة التجارية	١٥٨-١٧٠	٣١
لام - الاجتماع بأعضاء الحزب الديمقراطي التقدمي	١٧١-١٨٣	٣٣
ميم - زيارة هيئة الموانئ	١٨٤-١٩١	٣٥
نون - الاجتماع مع وزير الزراعة والتجارة والأراضي والاسكان ...	١٩٢-٢٠٩	٣٦
سين - الاجتماع العام	٢١٠-٢٣٧	٣٩
ثالثا - المناقشات التي أجريت في لندن	٢٣٨-٢٦٥	٤٣
ألف - الاجتماع بالسيد كرانلي أونزلو ، وزير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، والمسؤولين الآخرين	٢٣٨-٢٥٠	٤٣
باء - الاجتماع بالمسؤولين في وزارة الخارجية والكومنولث	٢٥١-٢٦٥	٤٥
رابعا - الملاحظات والنتائج والتوصيات	٢٦٦-٢٩١	٤٩
ألف - التطور السياسي والدستوري	٢٦٦-٢٧٤	٤٩
باء - الحالة الاقتصادية والاجتماعية	٢٧٥-٢٩١	٥٠
خريطة لمونتسيرات		٥٣

ألف - وصف عام

١٣- تقع مونتسيرات على مسافة ٤٣ كيلومترا جنوب غربي أنتيغوا وحوالي ٦٤ كيلومترا شمال غربي غوادلوب . ويبلغ اقصى طولها ١٨ كيلومترا وأقصى عرضها ١١ كيلومترا ، وهي تغطي مساحة يبلغ مجموعها ١٠٣ كيلومترات مربعة . وعاصمة مونتسيرات هي بليموث .

١٤- وفي التعداد الذي أجرى في نيسان/ابريل ١٩٧٠ ، كان عدد سكان مونتسيرات ١١ ٤٩٨ نسمة ، ينحدر معظمهم من سلالات افريقية أو مختلطة . وقد لاحظ مكتب مونتسيرات للاحصاء أن عدد السكان انخفض بمقدار ٦٦٩ نسمة في الفترة الممتدة من تعداد عام ١٩٦٠ الى تعداد عام ١٩٧٠ ، وذلك بشكل رئيسي نتيجة للهجرة وحدد عدد السكان في التقرير الأولي للتعداد الذي اجرى في نيسان/ابريل ١٩٨٠ بـ ١١ ٦٠٦ نسمة .

باء - التطورات الدستورية والسياسية

١٥- مما يذكر أن الدستور الحالي للاقليم ، الذي صدر في عام ١٩٦٠ ، عدّل في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ . وبايجاز ، ينص دستور مونتسيرات على : (أ) حاكم تعينه الملكة ؛ (ب) مجلس تنفيذي يتألف من الحاكم كرئيس له ومن الوزير الاول وثلاثة وزراء آخرين وعضوين بحكم الوظيفة (هما النائب العام وامين المالية) ؛ (ج) مجلس تشريعي يتألف من رئيس المجلس وعضوين بحكم الوظيفة (النائب العام وامين المالية) وسبعة اعضاء منتخبين من دوائر انتخابية يمثل كلا منها عضو واحد على اساس الاقتراع العام للبالغين وعضوين معينين . وتشمل المسؤوليات الوزارية جميع مجالات العمل الحكومي ، باستثناء القضاء والخدمة العمومية والامن الداخلي، ومراجعة الحسابات العامة والشؤون الخارجية وجميعها مقصورة على الحاكم (حاليا السيد ديل) وينوب عن الحاكم اثناء غيابه السيد هـ . أ . فيرغوس رئيس المجلس التشريعي .

١٦- وبالاضافة الى الحاكم ، فان اعضاء المجلس التنفيذي هم :

السيد جون أ . اوزبورن ، الوزير الاول ووزير المالية ؛

السيد ف . أ . ل . مارغتسون ، وزير التعليم والصحة والخدمات المجتمعية ؛

السيد ج . ب . تشالمرز ، وزير المواصلات والاشغال ؛

السيد ن . تويت ، وزير الزراعة والتجارة والاراضي والاسكان ؛

وأما العضوان بحكم الوظيفة فهما السيد ج . ف . ويلسون ، النائب العام والسيد و . أ . فيرغوسون ، امين المالية .

السيدة غريس جاكمان والسيد جيسس منجون ، مترجمان شفويان ؛ والسيدة ايستر ســـــلون ، موظف اداري ؛ والسيدة جينيفر لي - دى لورنييتس ، سكرتيرة .

جيم - خط سير البعثة

٨- غادرت البعثة نيويورك في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، ووصلت مونتسيرات بعد ظهـــر اليوم نفسه . وقابلها في المطار الحاكم ، والوزير الأول ، وأعضاء آخرون في حكومة الاقلـــيم . وفي يوم الوصول وفي ٢٧ آب/اغسطس وهو يوم المغادرة أجرت الاذاعة والصحافة المحليتان مقابلات مع رئيس البعثة . وعقدت البعثة أثناء اقامتها في الاقليم عددا من الاجتماعات مع المسؤولين ،والجماعات المحلية ، وأفراد من الجمهور ، وبعد عودة البعثة الى نيويورك ، زارت لندن في ٧ أيلول/سبتمبـــر لاجراء مشاورات مع حكومة المملكة المتحدة .

دال - كلمة شكـــر

٩- تود البعثة أن تسجل تقديرها لحكومة المملكة المتحدة لما قدمته للبعثة أثناء مشاوراتها في لندن من تعاون وثيق ومساعدة ومجاملة . وتود أيضا أن تعرب عن شكرها للسيد مايكـــل و . ماكلي ، بالبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة ، الذى رافق البعثة اثنـــاء زيارتها للاقليم وقدم لها مساعدة قيمة .

١٠- وبود اعضاء البعثة ايضا الاعراب عن امتنانهم العميق لحكومة وشعب مونتسيرات لمـــا قدماه من تعاون وكرم ضيافة .

١١- وتود البعثة بوجـــه خاص أن تعرب عن شكرها للسيد ديفيد كينيث ديل ، حاكـــم الاقليم ، والسيد جون أوسبورن ، الوزير الاول ووزير المالية . وتود كذلك ان تسجل تقديرها للمسؤولين الاخرين في الاقليم والاعضاء الاخرين في المجلسين التنفيذى والتشريعي لما أبدوه من حفاوة .

أولا - معلومات عن الاقليم

١٢- المعلومات الاساسية عن مونتسيرات واردة في ورقة العمل التي قامت الامانة العامـــة باعدادها لدورة اللجنة الخاصة لعام ١٩٨٢ (A/AC.109/686) . وتعرض فيما يلي معلومـــات تكميلية .

التعاون الاقليمي

٢١- استمر الاقليم في عضويته في الاتحاد الكاريبي وسوقه المشتركة والمؤسسات المرتبطة به ، بما في ذلك جامعة جزر الهند الغربية ، ومصرف التنمية الكاريبي ، ومنظمة دول شرقي الكاريبي المنشأة حديثا . واستمرت مونتسيرات في التعاون مع البلدان الكاريبية الاخرى والاشتراك في المؤتمرات الاقليمية والمشاريع التي تضعها الحكومات والمنظمات والوكالات الدولية من اجل منطقة الكاريبي ، بما في ذلك مجموعة الكاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية . وقد حضر الوزير الاول احدث اجتماع للمجموعة عقد في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٤ الى ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٢ .

جيم - الاوضاع الاقتصادية

٢٢- يقوم اقتصاد الاقليم بصورة رئيسية على السياحة والتشييد والانتاج الزراعي وعلى النفقات الحكومية . وتلزم المعونة الخارجية لتغطية النفقات الرأسمالية . وكان الاقليم حتى عام ١٩٨٠ ، يعتمد على منحة الاعانة الممنوحة من المملكة المتحدة لتغطية حالات العجز المتكررة في الميزانية وواصل قطاع الصناعة التحويلية ، على صغر حجمه ، اكتساب اهمية اقتصادية متزايدة وتجلب الى الاقليم كثيرا من النقد الاجنبي اللازم . ومنذ عام ١٩٨٠ تم ايجاد نحو ٢٠٠ فرصة عمل جديدة في الاقليم ويعمل في الصناعة التحويلية الان ١٤ في المائة من العمالة . ومازال الصيد متخلفا على الرغم من ان الحكومة تتخذ خطوات لمساعدة الصيادين عن طريق تكوين جمعية تعاونية وعن طريق التدريب .

٢٣- ومما يذكر ان الوزير الاول ووزير المالية لاحظ في خطابه بشأن الميزانية لعام ١٩٨١ ان اقتصاد الاقليم مازال ينمو من حيث القيمة الحقيقية . ويتبين من المؤشرات الرئيسية لقطاعات التشييد والسياحة والصناعات التحويلية ان النمو الحقيقي في عام ١٩٨٠ بلغ مستوى الخمسة في المائة الذى كان البنك الدولي قدّره لعام ١٩٧٩ . وفي عام ١٩٨١ بلغ النمو الحقيقي ٤ر٦ في المائة نتيجة لكل من : (أ) النشاط المستمر في التشييد ؛ (ب) الزيادة في عدد الزائرين والحصول على طائرة جديدة ؛ (ج) الزيادة في نشاط التصنيع نتيجة لانشاء مؤسسات جديدة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ؛ و(د) زيادة الانتاج الزراعي .

٢٤- وكان الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨١ ٥٥ مليونا (٢) من دولارات شرق الكاريبي بالمقارنة بمبلغ ٢٦ مليونا من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٧٧ . وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ، وفقا لقياس البنك الدولي ، من ٩٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ الى ١٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠. وانخفض معدل التضخم بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨١ من ٢٦ في المائة الى ٧ في المائة في السنة .

الأحزاب السياسية والانتخابات

١٧- تنافس في الانتخابات العامة الاخيرة التي اجريت في الاقليم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ حزبان سياسيان ، هما حركة التحرير الشعبية التي يتزعمها السيد جون اوزبورن ، والحزب الديمقراطي التقدمي الذى يتزعمه السيد اوستين برامبل . وفي النتائج النهائية حصلت حركة التحرير الشعبية على ستة من المقاعد السبعة في المجلس التشريعي ، أما المقعد المتبقي ، الذى تعادلت بالنسبة له اصوات مرشحي حركة التحرير الشعبية والحزب الديمقراطي التقدمي ، فقد اعطي للسيد جوزيف تيلور مرشح حركة التحرير الشعبية. وعقب وفاة السيد تيلور في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، اجريت انتخابات فرعية لشغل المقعد الشاغر، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ . وأعلن فوز السيدة آني داير مرشحة حركة التحرير الشعبية .

مركز الاقليم مستقبلا

١٨- ترد التفاصيل الكاملة عن مسألة مركز مونتسيرات مستقبلا في أحدث ورقة عمل عن الاقليم (A/AC.109/686 ، الفقرات ٥-٧) . ومما يذكر ان ممثل المملكة المتحدة قد كرر ، في بيانه امام اللجنة الرابعة للجمعية العامة في ٢٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١ (١) ، الاعراب عن سياسة حكومته بشأن الاقاليم التابعة المتبقية ومفادها أن الشعوب المعنية هي التي يجب ان تتخذ بنفسها القرارات المتعلقة بتقدمها الدستورى . واكد ان سيجرى تشجيع الاقاليم التابعة للمملكة المتحدة على نيل الاستقلال اذا كان هذا هو رغبتهم ، وبالسرعة التي تفضلها تلك الاقاليم .

الخدمة المدنية

١٩- تتألف الخدمة المدنية في الاقليم من ٧٥٠ موظفا ثابتا (٦٦٤ في عام ١٩٧٩) . ويتقلد المغتربون من المملكة المتحدة ما مجموعه اربع عشرة وظيفة في الوقت الحاضر عن طريق التعيين بعقود (بالمقارنة مع ٦ في عام ١٩٧٩) . ولا تزال السياسة المتبعة فيما يتعلق بالخدمة المدنية تتمثل في ان يحل ابناء الوطن مكان المغتربين بمجرد ان يصبحوا مدربين او مؤهلين بشكل مناسب . ولا يشكل الاخصائيون الذين يتم توفيرهم في اطار برامج المساعدة التقنية التي تقدمها المملكة المتحدة او دول الكاريبي او الكومنولث جزءا من الخدمة المدنية الثابتة .

٢٠- وكما سبق ذكره فانه يجرى الان استعراض كامل للخدمة المدنية وتنظيمها واحتياجاتها التدريبية ، وذلك بهدف زيادة الكفاءة وخفض التكاليف . ومن المأمول فيه اتمام هذا الاستعراض خلال ستة الى ثمانية شهور . وتبلغ رواتب موظفى الحكومة ٥٢ في المائة من اجمالي الميزانية .

الصحة العامة

٢٩- لاتزال الادارة الشاملة للصحة العامة في الاقليم من مسؤولية رئيس الخدمات الطبية وموظفيه ، بما فيهم ثلاثة موظفين طبيين بالمناطق وجراح . وتوجد ايضا ممرضات مناطق مدربن للعمل كقابلات ويقوم بتقديم الخدمات الطبية مستشفى غليندون العام (مرفق يضم ٦٤ سريرا اكتمل في عام ١٩٧٧ بأموال معونة مقدمة من المملكة المتحدة) ١٢ عيادة مناطق . وقد بدأ تشييد دار للمسنين على موقع مجاور للمستشفى . وتم توفير الاموال للدار التي تقدر تكلفتها بمبلغ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات شرق الكاريبي ، من برنامج المعونة التابع للمملكة المتحدة .

٣٠- وملحق بالمستشفى مدرسة صغيرة للممرضات وسكن لهن .

التعليم

٣١- يُقدم التعليم في الاقليم بالمجان لكل الاطفال من سن ٣ أعوام الى ١٩ عاما . وتوجد ٩ مدارس حضانة ؛ و ١٦ مدرسة ابتدائية ، ومدرستان اعداديتان ؛ ومدرسة ثانوية واحدة ؛ وكلية تقنية واحدة . وينقسم التعليم الثانوي الى مستويين : المستوى الاعلى الذي يؤدي الى دخول الجامعة ، والمستوى الادنى لذوي الميول الاكاديمية الاقل ، والذي يؤدي الى الحصول على الشهادة العامة للتعليم . وعلى الطلبة ان يسافروا الى الخارج من اجل الالتحاق بالتعليم الجامعي وهم يذهبون عادة الى جامعة جزر الهند الغربية التي لها فروع في جامايكا ، وبربادوس ، وترينيداد وتوباغو .

٣٢- وبالاضافة الى ما تقدمه المملكة المتحدة من منح دراسية ، يتلقى الاقليم نحو ١٦ منحة دراسية في السنة من مقدمي معونات آخرين .

٢٥- وبلغت الصادرات في عام ١٩٨١ ٦ ملايين من دولارات شرق الكاريبي ، بلغت منها قيمة الصادرات المحلية ٣ر٥ ملايين من دولارات شرق الكاريبي . اما الواردات ، فبالرغم من زيادتها بمعدل ابطأ من معدل عام ١٩٨٠ حين سجلت زيادة قدرها ١٥ في المائة ، فقد بلغت ١٥ مليونا من دولارات شرق الكاريبي (٤٤ مليونا من هذه الدولارات في عام ١٩٨٠) . وبسبب عمليات ورود رأس المال من الخارج وحصيلة السياحة والتحويلات النقدية من جانب المونتسيريين المقيمين في الخارج ، كان مجموع حصيلة العملات الاجنبية موازنا لانفاق العملات الاجنبية .

٢٦- يلعب قطاع السياحة هو وقطاع التشييد دورا حيويا في تنمية الاقليم . وذكر الوزير الاول في خطاب له في المجلس التشريعي انه قد حدثت زيادة متواضعة في عدد زوار الاقامة الطويلة في عام ١٩٨٠ ، وان من المتوقع ان يستمر هذا النمو . وفي عام ١٩٨١ ، بلغ مجموع عدد هؤلاء الزائرين ١٦ ٢٦٨ زائرا بالمقارنة مع ١٥ ٥٣٠ زائرا في عام ١٩٨٠ . اما البلدان التي قدم منها الزوار فهي : الولايات المتحدة الامريكية ١١ ٢٠٠ ؛ وبلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية ، ٤ ٦٠٠ ؛ والمملكة المتحدة ، ١ ٨٧٧ ؛ وكندا ، ١ ٨٢٦ . وتزود السياحة الاقليم الان بنسبة ٣٠ في المائة من النقد الاجنبي . وزاد مجموع حصيلة السياحة في عام ١٩٨١ بنسبة ٢٥ في المائة عن عام ١٩٨٠ ، فوصل الى ١٤ر٦ مليونا من دولارات شرق الكاريبي (١١ر٦ مليونا من دولارات شرق الكاريبي في عام ١٩٨٠) .

٢٧- وكما ذكر من قبل (انظر الفقرة ٣٨ من الوثيقة (A/AC.109/686) فان الحكومة تأمل في توفير فرص عمالة وزيادة عدد أسرّة الفنادق في الاقليم بتطوير مجمع فندقي مينائي سياحي في " ليتل باى " في شمال الجزيرة وقد ادى الحصول مؤخرا على طائرة من طراز "توين اوتر" الى تحسين الخدمة الجوية الى الاقليم ومن المتوقع ان يساعد في توسيع نطاق السياحة .

دال - الاوضاع الاجتماعية

اليد العاملة

٢٨- واصلت حكومة الاقليم جهودها الرامية الى خلق فرص عمالة عن طريق تنشيط التنمية الاقتصادية من خلال عملية ربط بين الزراعة والصناعة والسياحة والتشييد . ونتيجة لما اتخذ من تدابير ، استمر الاقتصاد في اظهار نمو حقيقي في عام ١٩٨١ وزادت العمالة بنحو ١٠٠ شخص بحيث بلغ مجموع عدد الاشخاص المستخدمين ٤ ٦٦٩ شخصا بالمقارنة مع ٤ ٥٧٤ شخصا في عام ١٩٨٠ . وهبطت البطالة من ٦ر١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤ره في المائة في عام ١٩٨١ .

والتعليم السياسي . وفي رأيه ان العديد من الأقاليم التي كانت تابعة لم تعدّ للاستقلال اعدادا مناسبا . وقال ان مونتسيرات بحاجة الى التنمية الصناعية والزراعية والتعليمية . وبالرغم من التشديد حاليا على التنمية الاقتصادية ، فان ذلك لا يعني ضمنا أنه لن يكون هناك تحرك نحو الاستقلال السياسي في المستقبل القريب .

٤١ - وبشأن ما اذا كان الاستقلال سيطرح كقضية في انتخابات عام ١٩٨٣ ، قال رئيس الوزراء انه لا يظن ان هذه هي وجهة النظر العامة ، فقد يشعر بعض الأفراد بالحاجة الى الاستقلال المبكر ، الا أن السكان الأكثر اطلاعا في مونتسيرات لا يشاركون في هذا الرأي .

٤٢ - وردا على سؤال يتعلق بالنمط المتوخى للتنمية الاقتصادية والزراعية ، قال رئيس الوزراء ان مونتسيرات ، نظرا لعدم وجود موارد طبيعية ، ستحتاج لمساعدات من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا من أجل اتاحة اقتصاد تتوفر له مقومات الحياة . وهناك حاجة لمزيد من التنمية قبل الاستقلال لانه لا يريد أن يكون في وضع التماس المعونة من جميع المصادر بعد الاستقلال . وقال انه يفهم فكرة الترابط ويفهم انه عامل هام في العلاقات الدولية ، بيد انه ليس بامكانه النظر في الاستقلال السياسي قبل أن تتحقق الأهداف الاقتصادية . ويعتمد الجدول الزمني للاستقلال على نمط المساعدة المتلقاة في المملكة المتحدة ، وهذه هي الأولوية . وفي رأي رئيس الوزراء ان المملكة المتحدة ، وان كانت لا تضع عراقيل في طريق الاستقلال ، لا توفر مقدار المعونة اللازم للتنمية خلال وقت معقول ليست في المتناول . وبالرغم من أن المانحين الآخرين للمعونة قد قدموا مساهمات فانهم لا يهتمون حقيقة بعامل المعونة لأغراض الاستقلال الاقتصادي من أجل أن يتحقق الاستقلال السياسي . وهو لا يود أن تصبح مونتسيرات مستقلة في نفس الظروف التي مرت بها أقاليم البحر الكاريبي التي عانت من مشاكل اقتصادية فيما بعد .

٤٣ - ومضى قائلا ان مونتسيرات قد استغنت بالفعل عن المعونات المقدمة كهبة منذ عامين ، ولكن المطلوب الآن هو المعونة من أجل التنمية ، وان على المملكة المتحدة أن تفعل أكثر مما فعلته حتى الآن .

٤٤ - وعندما سئل رئيس الوزراء عما اذا كان سيعمل على تحقيق الاستقلال خلال فترة حكمه القادمة ، اذا فاز حزبه في الانتخابات العامة المقبلة ، أجاب انه سبق له بالفعل أن بيّن لحكومة المملكة المتحدة انه يولي الأولوية للتنمية الاقتصادية لا الاستقلال السياسي . وأضاف قائلا ان وزيرا من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة قام بزيارة الاقليم في ايار/مايو وانه - أي رئيس الوزراء - ليس راضيا جدا عن نتائج مناقشاتهما بشأن المعونة . لذا فانه سيقوم بزيارة لندن في منتصف أيلول/سبتمبر برفقة الحاكم لمناقشة الحالة .

٤٥ - وسألت البعثة عن أهمية العامل البشري في تقييم الموارد الطبيعية لمونتسيرات ، فأقر رئيس الوزراء بأن السكان هم الذين يشكلون حقا المورد الطبيعي الرئيسي للاقليم ، بيد انهم بحاجة الى تدريب وذلك التدريب باهظ التكاليف . ففي صناعة القطن ، مثلا ، يمكن للسكان المحليين

ثانيا - أنشطة البعثة الزائرة

ألف - الاجتماع مع الحاكم ورئيس الوزراء

٣٣ - اجتمعت البعثة بالحاكم ورئيس الوزراء ، بعد وقت قصير من وصولها في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢ . ورحب الحاكم بالبعثة وأعضاء الأمانة العامة وأعرب عن أمله في أن تكون الزيارة مثمرة ومفيدة.

٣٤ - ورحب رئيس الوزراء أيضا بالبعثة ، معربا عن أمله في أن تكون الزيارة ناجحة وأن تتيح أيضا فرصة لالقاء نظرة على حياة مونتسيرات الاجتماعية والثقافية .

٣٥ - وأعرب رئيس البعثة عن امتنانه للحاكم ورئيس الوزراء وكذلك لحكومة صاحبة الجلالة لدعوة البعثة لزيارة مونتسيرات . وقبل دعوة رئيس الوزراء لرؤية المزيد في الحياة الاجتماعية والثقافية للاقليم اذا سمح الوقت بذلك .

٣٦ - وقد أوضح الحاكم ان البرنامج ، بالرغم من انه قد نظم بحيث يسمح للبعثة بالاضطلاع بمهامها ، مرن بما يكفي للسماح باجراء ما تطلبه البعثة من تغييرات .

٣٧ - وأشار رئيس الوزراء الى البعثة الزائرة في عام ١٩٧٥ (٣)، التي يذكرها رغم انه لم يكن رئيس الوزراء حينئذ . وتساءل عما اذا كانت قد طرأت ، على مستوى اللجنة الخاصة وسير عملياتها منذ ذلك الوقت ، أي تغييرات ينبغي احاطته علما بها فذكر رئيس البعثة انه لم يطرأ تغيير .

٣٨ - وبالاشارة الى الانتخابات العامة التي أجريت في عام ١٩٣٨ ، سأل رئيس البعثة رئيس الوزراء عن كيفية شغل المقعد السابع في المجلس التشريعي ، بعد أن تعادلت الأصوات .

٣٩ - فقال رئيس الوزراء ان البت في هذا الشأن قد ترك بموجب الدستور ، لرئيس الوزراء ، وانه قد منح المقعد الى المرشح الذي اعتقد انه فاز بثلاثة أصوات . وردا على سؤال عن رد فعل السكان ازاء أيلولة جميع المقاعد الى حزب واحد ، قال رئيس الوزراء ان الشعب قد قبل ذلك ، وان هذه لم تكن أول مرة تظهر فيها حالة من هذا القبيل ، فقد حدثت أيضا في عام ١٩٧٠ . وأضاف قائلا ان السكان المصوتين في الاقليم هم قلة وان الناس يميلون الى التصويت لصالح الشخصيات لا للحزب . وحين لا تجرى الأمور على ما يرام ، يميل السكان الى التصويت ضد الحزب لاخراجه من الحكم ، كما حدث في الانتخابات الأخيرة التي كان فيها رئيس الوزراء العضو الوحيد الذي عاد الى الحكم . وعادة ما يبني الناخبون اختيارهم على أساس من هو زعيم الحزب وتميل المنافسة الى أن تكون منافسة بين القيادات الحزبية لا المرشحين كأفراد .

٤٠ - وردا على سؤال عما اذا يمكن للبعثة أن تتوقع وجود وجهة نظر تختلف عن تلك التي صادفتها بعثة عام ١٩٧٥ ، قال رئيس الوزراء انه لا يعتقد بذلك ، فالأولوية ليست معطاة الآن للاستقلال وانما لتحسين مستويات المعيشة ، وقال انه وزملاءه متفقون على أن هناك حاجة قبل أن يتحركوا نحو الاستقلال ، الى المزيد من التنظيم والارشاد والمساعدة الفنية ورؤوس الأموال الانمائية

٥٠ - وقد افتتح رئيس الوزراء المناقشات ، فرحب بالبعثة قائلا انه لم يلتق بالبعثة الزائرة السابقة لأنه لم يكن في الحكم في عام ١٩٧٥ .

٥١ - ووصف رئيس البعثة باختصار دور اللجنة الخاصة مؤكدا ان غرض أى بعثة زائرة هو الاستماع الى الآراء على جميع مستويات المجتمع من أجل أن تتمكن من أداء فرضها بوصفها جهازا لتقصي الحقائق .

٥٢ - وردا على تعليق بشأن انتقال الاقليم من مركزه كمتلق للمعونة في شكل هبة قبل الوقت المتوقع لذلك بسنتين ، وبشأن تطويره لبرنامج زراعي وهياكله الأساسية المتقدمة ، قال رئيس الوزراء ان الاقتصاد ليس متقدما حتى الآن الى الحد الذى يوده . وبالرغم من الجهود الجارية لتصحيح وتحسين الجوانب القاصرة في الزراعة ؛ فان الحاجة ستمتد الى المعونة والمدخلات التقنية ؛ وقال ان المملكة المتحدة لم تصبح ذات دور نافع في هذا الصدد الا في الماضي القريب فقط وانه يلزم القيام بقدر أكبر كثيرا من التعليم بغية تصحيح الشعور الخاطئ بأن الزراعة نشاط مهين .

٥٣ - وقال رئيس الوزراء انه يدرك أن على العديد من البلدان أن تسعى في طلب المعونة بعد الاستقلال ، وان مونتسيرات لن تختلف في هذا المجال . وهو يرى في الوقت الحاضر انه يلزم تقديم مساعدات لتنمية الصناعات الزراعية ، بما في ذلك تعليب وتجميد المنتجات من أجل أن تتجاوز الزراعة مرحلتها الحالية كعمل موسمي .

٥٤ - وأجاب النائب العام على سؤال يتعلق بدوريه كعضو في كل من المجلسين التنفيذى والتشريعي لمونتسيرات ، فقال انه لا يجد تعارضا ، لأن الدورين متكاملان من ناحية تقديم واعداد التشريعات . أما الصعوبة الممكنة التي يراها فهي في وظيفته كرئيس للنيابات العامة ، حيث لا يخضع فيها الى أى رقابة أو سلطة ، ورأى أن هذا الدور يتصف بالحساسية .

٥٥ - وفيما يتعلق بدور المعارضة في العملية السياسية ، قال النائب العام انه ليست هناك معارضة رسمية في البرلمان منذ فازت حركة التحرير الشعبية بجميع المقاعد السبعة في المجلس التشريعي . بيد ان هناك عضوين معينين ، عين أحدهما بناء على مشورة الحاكم ، وعين الثاني بناء على مشورة رئيس الوزراء ؛ وأحدهما مؤيد لحركة التحرير الشعبية ولكن الثاني أكثر استقلالا في آرائه ويمكنه أن يتحدث باسم المعارضة . ولكن هذا لا يعني أن ما يتقرر في المجلسين التنفيذى والتشريعي يمضي ، أيا كان ، دون معارضة . فالذى يحدث عادة هو أن آراء المعارضة تصبح واضحة ، عندما يقترح مشروع قانون ، من خلال الأعضاء غير البارزين أو المعضوين المعينين أو من خلال الرسائل الموجهة الى رئيس الوزراء ، أو من خلال الصحافة أو الالتماسات ، وحتى الآن لم تعتمد أى مشاريع قوانين لا تحظى بالتأييد الشعبي ؛ ونظرا لأن المجلس التشريعي يفضل أن يعمل بتوافق الآراء فانه لا يعمل على فرض اعتماد أى مشروع قانون .

٥٦ - وسألت البعثة عن الكيفية التي يمكن بها للحكومة التأكد من أنها تعكس آراء الشعب ، مع

الاضطلاع بالانبات والغزل والنسيج ، الخ ، الا أن هناك حاجة الى المساعدة في ميدان التسويق والبيع . وهناك أيضا حاجة الى أعمال مناسبة بغية ابقاء الأشخاص المدربين داخل الاقليم . وكل هذا يتحقق على نمط صفقة واحدة . وليس بالامكان الحصول على معونة كبيرة من الاتحاد الكاريبي ، لأن جميع الأعضاء الآخرين ، عدا بربادوس وترينيداد وتوبافو ، يلتمسون المساعدة .

٤٦ - وردا على سؤال عما اذا كانت هناك مشاورات تعقد مع حزب المعارضة ، بعد أن حصلت حركة التحرير الشعبية على جميع المقاعد في انتخابات عام ١٩٧٨ ، أو عما اذا كان الحزب يحكم دون مشاورات ، أجاب رئيس الوزراء بأن حزبه يرى انه ليس هناك حزب معارضة بالمعنى الصحيح . وهناك مشاورات تجرى مع الأشخاص الآخرين ومع مجلس الكنائس المسيحي ومع الغرفة التجارية ، والقانون والدستور محترمان ، والانتقادات يرد عليها ، ورد فعل الجمهور يلتمس من خلال نشر أى مشاريع قوانين مثيرة للجدل . وقال ان حزبه لا يتصرف بأسلوب دكتاتوري ، اذ يسمح للحاكم بأن يعين ، حسب تقديره ، عضوا يمكنه أن يتحدث بوصفه المعارضة ، كما أن بمقدور رئيس الوزراء أن يعين عضوا واحدا ليقوم بنفس العمل ، وقد حصل ذلك . ويتمتع هذان العضوان بالاستقلال بكل معنى الكلمة ؛ فهما لا يعتمدان على الحكومة في كسب العيش ، وباستطاعتهما ، بالتالي ، التحدث بحرية . وقد استخدم هذا الاجراء نظرا لعدم وجود معارضة في المجلس التشريعي .

٤٧ - وردا على سؤال بشأن انتشار استخدام المخدرات في الاقليم قال رئيس الوزراء ان هناك استخداما للمخدرات غير الحادة مثل الماريجوانا التي تنبت برية في الاقليم ، ولكن ذلك لا يشكل مشكلة . واذا وجد أى بيع غير مشروع فانه يكون على العموم للزوار .

٤٨ - وطرح سؤال حول المركز الجامعي الأمريكي ، فأجاب الحاكم بأنه عبارة عن مدرسة طب تحضيرية تدرب الطلاب لكليات طب الولايات المتحدة ، وان جميع الطلاب فيه من الأجانب الذين يجلبون ايرادات الى الاقليم . وأكد رئيس الوزراء أن المركز الجامعي الأمريكي ليس لطلبة مونتسيرات ، الذين يذهبون الى جامعة جزر الهند الغربية أو الى المملكة المتحدة أو كندا لاكمال دراستهم العالية .

باء - الاجتماع مع المجلس التنفيذى

٤٩ - اجتمعت البعثة بالمجلس التنفيذى للاقليم في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٢ . ورحب الحاكم رسميا بقدوم البعثة الى الاقليم وأوضح ان جلسة العمل الأولى ستكون مع المجلس التنفيذى لأنه هو الهيئة التي تتخذ القرارات . وتتألف عضويته من الحاكم السيد ديل ؛ والسيد أوزبورن رئيس الوزراء ووزير المالية ؛ والسيد مارجتسون وزير التعليم والصحة والخدمات المجتمعية؛ والسيد تشالمرز وزير المواصلات والاشغال ؛ والسيد تويت وزير الزراعة والتجارة والاراضي والاسكان ؛ والعضوين بحكم المنصب السيد ولسون النائب العام والسيد فيرغسون الامين المالي .

جيم - اجتماع مع المجلس التشريعي

٥٩ - قال السيد فيرغوس ، رئيس المجلس التشريعي ، مفتتحا المناقشات ، ان آراءه المتعلقة بالاستقلال معروفة جيدا للمجتمع المحلي . وذكر انه أدار حلقات دراسية ، بوصفه مثل جامعة الانديز الغربية ، لتنوير الأهالي بشأن هذا الموضوع وانه وجد اهتماما قليلا بالاستقلال . وأضاف ان آراءه هو نفسه قد تغيرت عبر السنين ، وانه شعر خلال زيارة البعثة الأخيرة وبعدها بأنه لا بديل عن الاستقلال وان الاستقلال الاقتصادي ينبغي أن يسبق الاستقلال السياسي الذي هو أمر حتمي . وقال انه ينبغي ، على أية حال ، أن يسبق اتخاذ مثل ذلك القرار اعداد مدروس واع من قبل الحكومة المحلية والدولة القائمة بالادارة والسكان المحليين وهو ما لم يحدث . ومضى قائلا انه برغم تغير الحالة الاقتصادية منذ عام ١٩٧٥ ، فان آراء الأهالي لم تتغير . وأوضح ان الخدمة المدنية من العوامل الرئيسية التي ينبغي ان تكون فعالة ونابضة بالحياة ؛ وانها جزء جوهري من كل . وأضاف السيد فيرغوس انه قد يكون للشباب ، لا سيما أولئك الذين منحوا حق التصويت أخيرا ، آراء تغاير تلك التي أعرب عنها .

٦٠ - وأيدت السيدة داير ما أعرب عنه الحزب ورئيس المجلس من أن الأهالي لا يتمتعون بالوعي السياسي وانهم لم يصلوا الى درجة التعليم التي تؤهلهم للاستقلال . وقالت انه ينبغي تحسين الحالة الادارية واستخدام جميع الموارد المتاحة لمواجهة تلك الحالة . وأضافت ان التعليم والزراعة يتطلبان التحسين أيضا .

٦١ - وقال السيد جون دبلن ان من رأيه ان اهتمام المملكة المتحدة بتصفية الاستعمار يتسم بالنفاق حيث لا توجد برامج لتدريب الأهالي حتى يشغلوا الوظائف العامة العليا ، وهي الوظائف التي يشغلها جميعا المغتربون من المملكة المتحدة أو بعض البلدان الأخرى . وأضاف انه أدلي ببيانات عديدة تتعلق بالاعداد للاستقلال ، ولكن رغم الجهود التي بذلت مثل الجهود التي قام بها السيد فيرغوس ، يمكن القول بأن مونتسيرات قد تراجعت ٤٠ سنة ؛ وانه حدث بعض التحسن الاقتصادي ولكن الممارسات الادارية قد تدهورت . وذكر انه يرى وجوب تشكيل لجنة محلية لتصفية الاستعمار لتقديم توصيات ايجابية بشأن الاستقلال .

٦٢ - وقال السيد ت . إ . ميد انه ينبغي بذل جهود كثيرة في مجال تنمية القطاع الزراعي . وأكد بوجه خاص على انه ينبغي تشجيع الشباب على الاشتراك في الأنشطة الزراعية . وقال ان هناك حاجة أيضا الى تطوير خدمات النقل البحري من أجل زيادة التجارة وتشجيع قطاع السياحة الوليد . وأضاف انه يرى ، فيما يتعلق بالاستقلال ، ان الحاجة تدعو الى برنامج تربوي سياسي لاعداد شعب مونتسيرات لجميع الخيارات المتاحة له .

٦٣ - وقال السيد د . ر . ف . إدواردز ، أول الأعضاء المعينين في المجلس التشريعي ، ان مونتسيرات ليست مهيأة في الوقت الحاضر لكي تصبح مستقلة ، وان الأمر يتطلب ، في رأيه ، درجة أكبر كثيرا من التنمية الاقتصادية قبل التفكير في اتخاذ خطوات صوب الاستقلال . وأضاف انه يتفق مع السيد

غياب المعارضة الفعالة ، حين تقول ان للاستقلال الاقتصادي الأولوية على الاستقلال السياسي . فأجاب رئيس الوزراء بأن الحزب الثاني بدأ ، في الحملة الانتخابية في عام ١٩٧٨ ، كما وكأنه يريد الاندفاع نحو الاستقلال من أجل كسب قوة سياسية . وكنتيجة لذلك فاز حزبه ، حزب حركة التحرير الشعبية ، بجميع المقاعد . وأضاف قائلا انه ليس مستعدا الى ان يتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، للمخاطرة بالمضي قدما لنيل الاستقلال ، وانه لم يلاحظ مثل هذه الرغبة من جانب الشعب .

٥٧ - وقال رئيس الوزراء انه لا يشعر بأن الرغبة في التنمية الاقتصادية تستخدم كذريعة لتأخير الاستقلال ، اذ أن هنالك حاجة للاعداد ، وفي نهاية المطاف سيتخذ الشعب القرار ، لا الأحزاب السياسية . وان هذا اليوم لن يكون في مستقبل أبعد مما يلزم .

٥٨ - وعندما سئل رئيس الوزراء عما اذا كان السكان مطلعين ، على نحو ملائم ، بمميزات الاستقلال ، أجاب بأن البداية تحققت في المدارس ، ذلك لأن حتمية الاستقلال تقتضي اعدادا تدريجيا ، من أجل أن يتمكن السكان من تفهم الآثار المترتبة عليه . وقال انه يوافق على فكرة اجراء استفتاء ، لأنه يتعين على الزعماء الاهتداء بأصوات الشعب . وفور أن يطلب منهم المضي قدما في تحقيق الاستقلال فان ذلك سيتم .

٦٩ - وأوضح السيد دبلن أنه يعتقد انه لا ينبغي أن تسافر البعثة ولديها انطباع بأن الشعب يقف ضد الاستقلال مائة في المائة - اذ أن كثيرا من الشباب يؤيد الاستقلال كما ان الشعب قد يكون أكثر استعدادا مما تظن الحكومة .

٧٠ - وسئل السيد كلسيك عما اذا كان سيجرى استفتاء في المستقبل القريب لاستشارة الشعب فيما يتعلق بالاستقلال ، فقال انه يرى أن ذلك سيكون عملا غير حكيم وغير ضرورى ، اذ أن الانتخابات العامة ستجرى في عام ١٩٨٣ وستكون بمثابة استفتاء . وأضاف انه لا يوجد الآن حديث عن الاستقلال ولا اعداد له .

دال - الاجتماع مع المجلس المسيحي للكنائس

٧١ - اجتمعت البعثة ووفد المجلس المسيحي للكنائس في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٢ . وضم الوفد القس اريك يوسف ، القس الأبرشي لكنيسة سانت جورج الانغليكانية، والآنسة فيرين توماس (الأمين العام أيضا لاتحاد العمال المتحالفين في مونتسيرات) ؛ والسيد ريتشارد لي وهو رجل أعمال .

٧٢ - وردا على سؤال يتعلق بدور الكنيسة ، أوضح القس يوسف ان المجلس يجتمع بانتظام لمناقشة أوجه الحياة المختلفة لرعايا كنيستهم ولبحث وسائل جعل المجتمع المحلي أكثر وعيا بالحياة في المجتمع الأوسع نطاقا ، موجها النظر الى علله والى التقدم فيه . وأضاف ان المجلس لم يخطر بموعد وصول البعثة الزائرة الا قبله بقليل ، ومن ثم لم تسنح له الفرصة لتجميع آراء كل أعضائه حتى يقدم تقريرا يعتمد عليه ، وان ما يستطيع الوفد ابلاغه هو حصيلة برنامج اذاعي سعى لمعرفة آراء الشعب بشأن ما أحرز وما لم يحرز من تقدم .

٧٣ - ومضى قائلا ان البرنامج الاذاعي ناقش مسألة تصفية الاستعمار والاعداد للاستقلال . وذكر أن ما أصبح واضحا هو أنه لابد من وقت للاعداد للاستقلال ، وان هذا الاعداد ينبغي أن يقوم على أساس التعليم والتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد ، ولا سيما الموارد البشرية . وذكر ان من الضرورى ، في هذا السياق ، تدريب السكان المحليين لتولي الوظائف الرئيسية عند اعلان الاستقلال .

٧٤ - وقال السيد لي ان أحدا لا يتحدث علانية بما فيه الكفاية عما يستتبعه الاستقلال وعن ضرورة العمل بمزيد من الجد وزيادة الاعتماد على النفس والحاق الأفراد المدربين بالوظائف التنفيذية . وذكر انه يوجد حاليا مغتربون في الوظائف العليا أكثر ممن كانوا بها منذ خمس سنوات خلت ، وانه حدث تراجع في بعض المجالات مثل مجال " اضفاء الطابع المحلي " .

٧٥ - وأيد القس يوسف الرأى القائل بأنه لا يوجد بين السكان المحليين من يتدرب على القيام بأعمال المغتربين ؛ وان الظروف ليست جذابة للسكان المحليين كما هي الحال بالنسبة للمغتربين ، ولذلك لا يوجد لديهم حافز للنهوض بتلك المسؤوليات . وقال ان عملية تصفية الاستعمار ينبغي أن تتم على مراحل ، وان الاقليم قد يصبح دولة متحدة مع المملكة المتحدة وربما مع احدى دول البحر الكاريبي ، وانه يرى شخصيا ان يكون الاتحاد مع المملكة المتحدة حتى تتم عملية الانفصال تدريجيا ويتم تدريب الأفراد على تولي المسؤولية .

دبلن في ان كثيرا جدا من الوظائف الكبيرة لا تزال تشغل بواسطة مغتربين وان الحالة تدهورت خلال الأعوام القليلة الماضية . وأشار ، مثلا ، الى ان وزارة المالية لم يشغلها أبدا وزير من مواطني مونتسيرات . وقال انه يرى ، من باب الاعداد للاستقلال ، ان يشغل أحد مواطني مونتسيرات أو جزر الهند الغربية منصب الحاكم نفسه ، وتساءل عما اذا كانت لا توجد خطوة دستورية انتقالية بين الوضع الراهن والاستقلال يمكن للاقليم أن يتقدم اليها .

٦٤ - وقال السيد فيرغوس ، معلقا على ملاحظات السيد ادواردز ، ان بعض الوظائف العليا ، مثل وظيفتي كبير الأطباء والمدعي العام ، لم تشغل بمواطنين محليين نظرا لعدم امكان العثور على مرشحين مناسبين . وذكر انه كثيرا ما رفض المرشحون المؤهلون جيدا لتلك الوظائف توليها لأن المرتبات المعروضة ضئيلة للغاية بالمقارنة بما يمكن لهم أن يكسبوه خارج الخدمة الحكومية . وأكد السيد فيرغوس ، مشيرا مرة أخرى الى موضوع الاستقلال ، على ان من المهم ، بجانب برامج اعداد الشعب للاستقلال ، تعزيز الاحساس بالوعي القومي والثقة بالنفس بين شعب مونتسيرات .

٦٥ - وقال السيد ج . س . كلسيك ، ثاني الأعضاء المعينين في المجلس التشريعي ، انه يرى بذل جهد واع مدروس لجعل الوظائف العامة العليا من نصيب أهالي جزر الهند الغربية . وأضاف انه يعتقد ان أحد المتحدثين السابقين لم يكن منصفا تماما - فالمملكة المتحدة ستمنح مونتسيرات الاستقلال الآن اذا طلبته مونتسيرات . وقال انه يرى انه سيكون من الصعب ملء فجوة المعونة اذا نفضت المملكة المتحدة يديها ، فضلا عن ان وضع مونتسيرات يعطي المستثمرين الأجانب شعورا بالاستقرار . ومضى قائلا ان مونتسيرات مستقرة جدا وديمقراطية ، وان هناك حرية كاملة في الكلام ومعارضة فعالة خارج البرلمان ، وان رجل الشارع لن يكون راغبا في طلب الاستقلال حتى تؤمن ظروفه الاقتصادية .

٦٦ - وأجاب السيد كلسيك ، عن سؤال عما اذا كانت قد طلبت معونة لتعزيز قضية الاستقلال الاقتصادي ، فقال ان المملكة المتحدة زادت الانفاق الرأسمالي وان هناك امكانية لدعم تنمية السياحة على نطاق واسع . وذكر ان المعونة تصل من كندا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي والولايات المتحدة ، ولكن المسألة ، في نظره ، لا تتعلق فقط بالمعونة لأغراض التنمية ولكن أيضا بالمناخ السياسي الذي يجذب المستثمرين ويهيئ اقتصادا مستقرا للتحرك نحو الاستقلال .

٦٧ - وأضاف السيد فيرغوس انه لا يقبل الرأي القائل بانه ينبغي ارجاء الاستقلال لتوفير المناخ المستقر المطلوب لاجتذاب المستثمرين ، كما انه لا يقبل تماما فكرة وجوب اعطاء الأولوية للاستقلال الاقتصادي على الاستقلال السياسي .

٦٨ - وسئل السيد كلسيك عن كيفية مراعاة الحكومة لآراء المعارضة النشطة ، فقال ان الحكومة عدلت أو غيرت سياستها لتأخذ في الاعتبار آراء الشعب عندما اعتبرت ذلك نافعا . وذكر انه والسيد ادواردز بوصفهما عضوين معينين في المجلس ، مستقلان وقادران على الكلام بحرية والاختلاف مع الحكومة . وأضاف انه اذا أراد الشعب الاستقلال ولم يلتفت الى رغباته فانه سينتخب حزبا آخر لتولي السلطة .

../..

هاء ـ المباحثات مع الوزيـــر الأول

٨١ ـ اجتمعت البعثة مع الوزير الأول ، وهو أيضا الوزير المسؤول عن المالية ، في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٢ . وكان في صحبته السيد فرفسون ، الأمين المالي ، والسيد ج . كاشين ، المستشـــار الاقتصادي .

٨٢ ـ وكان السؤول الأول يتعلق بملكية الأرض واستغلالها . وقال الوزير الأول ان كثيرا من الأسـر تملك الأرض ، ولكن الحكومة في الوقت الحاضر هي أكبر مالك لها . ويجرى تشجيع كبار ملاك الأراضي ، المحليين والغائبين ، على بيع أراضيهم للحكومة ليمكن استغلالها . وسوف تؤجر الأرض المشتراة علـى أساس سنوى وفي النهاية تمنح ملكيتها المطلقة لأولئك الذين يستخدمونها بصورة مناسبة . وقد منحت المملكة المتحدة العون ليس فقط لشراء الأراضي بل من أجل اقامة الطرق وتوصيل الكهرباء الخ .

٨٣ ـ ثم سئل الوزير الأول عن نتائج الزيادة المتوقعة في الدخل ، لا سيما من الزراعة ، والمذكـورة في خطابه عن الميزانية في عام ١٩٨١ ، فأجاب انها كانت مرضية على العموم رغم انه كانت هنـــاك حاجة لمدخلات أخرى لانجاح الزراعة . ومن المدخلات التي اعتبرها ضرورية مشروع للتجهيز والتعليب للاستفادة من الانتاج الزراعي الموسمي الذى لا يمكن استهلاكه محليا . وذكر انه قد تم لعدة سنوات توفير القروض الزراعية وانه يجرى التفكير حاليا في انشاء مصرف وطني لتمويل المشاريع الزراعيـــة لأن الزراعة لابد أن تلعب دورا رئيسيا في أى اقتصاد قادر على البقاء .

٨٤ ـ وفيما يتصل بنسبة التضخم في الاقليم ، قال الوزير الأول انه على الرغم من أن هذه النسبـة سجلت انخفاضا من ٢٤٫٧ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ١٨٫٨ في المائة في عام ١٩٨٠ ثم الـــى ٨ في المائة في عام ١٩٨١ ، فانه لا يستطيع اعطاء ضمانات بأنها ستبقى منخفضة . وذكر ان من رأيه أن لهذا الانخفاض في نسبة التضخم علاقة كبيرة بالفلسفة السياسية المتبعة . فمنذ أن جاءت حكومته الى السلطة ازداد دور الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد .

٨٥ ـ وعند ما سئل الوزير الأول عن حالة تطوير المجمع السياحي في ليتل باى فقال ان هذا المشروع قد أصبح موضع أخذ ورد ولذلك لا يتقدم فيه شئ . وذكر ان حكومة المملكة المتحدة قدمت تمويلا لشراء الأرض ، ووعد أحد وزراء المملكة المتحدة بتقديم المال للهياكل الأساسية اذا أمكن ايجاد شريـــك مناسب . وأضاف انه حدث تغيير في الوزارة وان الوزير الحالي لا يحبّذ مشروع ليتل باى . وأعـــرب الوزير الأول عن أمله في أن يبحث هذا الأمر في لندن في أيلول/سبتمبر .

٨٦ ـ وبشأن نسبة البطالة ، قال الوزير الأول ان هذه النسبة معدومة عمليا ، اذ يبلغ عدد العاطلين ٢٦٦ شخصا (أو ٤ره في المائة) من أصل ٤٩٣٥ من السكان العاملين . وذكر انه اذا عمـــل العاطلون في الزراعة فان نسبة الـ ٤ره في المائة سوف تزول تقريبا . وأضاف انه لا يستقدم عمال غـــير مهرة من الخارج ، وان كانت نسبة مئوية قليلة من العمال المهرة تأتي من منطقة البحر الكاريبي .

٨٧ ـ وفيما يتصل بالتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب والمبادئ التوجيهية لعملهم ، بيّن الوزير

٧٦ - وذكرت الآنسة توماس انها ترى وجوب اتخاذ خطوات معينة صوب الاستقلال سواء تحقق في ٥ سنوات أو ٢٠ سنة . وأضافت ان الاقتصاد أخذ يتحسن منذ ١٩٧٥ عندما كانت منحة المعونة لاتزال تصل ، وان كانت الزراعة قد اضمحلت . وقالت ان أعمال البناء في ازدهار ، وانه على الرغم من القيود الاقتصادية المتبقية فانه ينبغي تنمية الموارد البشرية . وذكرت ان من المهم ان يتولى أهالي مونتسيرات أو جزر الهند الغربية الوظائف الرئيسية ، وانه يمكن للسكان المحليين النهوض بالمهام واتخاذ القرارات اذا منحوا الفرصة الصحيحة . وأضافت ان الأهالي يعتقدون بوجوب حدوث تغيير في الوضع الدستوري ، وانهم مستعدون لبدء عملية البناء الوطني ولكنهم يحتاجون الى المساعدة والتوجيه حتى ينجزوا ذلك .

٧٧ - ووجه سؤال عما اذا كان المجلس ، مع التسليم بحتمية الاستقلال ، سيعتبر أن من واجبه ، بمجرد ان توضح المؤشرات الاقتصادية ان الاقليم على درجة كافية من القوة لكي يفكر في الاستقلال ، ان يوضح لاعضائه ان وقت التغيير قد حان وأن يحثهم على المضي قدما من تلقاء أنفسهم . وارتأى السيد لي ان هذا هو واجب المجلس . وأضاف ان حرية الكلام متوافرة داخل المجتمع .

٧٨ - وقالت الآنسة توماس ان دورهم كأعضاء في الكنيسة ربما كان أكثر أهمية من دور الحكومة - وانهم يتحدثون من أجل ومع جماهير يبلغ عددها ٩٠٠٠ نسمة كل اسبوع . وأضافت ان الكنيسة ترى أن هناك مبادئ توجيهية ينبغي اتباعها ، وان هناك مشاكل عديدة تؤثر على التقدم نحو السيادة ، وانه ينبغي تثقيف قادة الكنيسة واعضائها فيما يتعلق بهذه المشاكل . وقالت ان الاستعدادات الخاصة بالدفاع ، والتمثيل الخارجي ، والقيود التي ستفرض على الاقتصاد ، كان ينبغي أن تكون قد بدأت .

٧٩ - وقال القس يوسف ان الواجب الاخلاقي للكنيسة هو تشجيع الأهالي على قبول الاستقلال وتلقينهم الاعتماد على النفس .

٨٠ - وذكر كل المتحدثين ، عندما سئلوا عن علاقة المجلس بالحكومة ، ان هذه علاقة شخصية بالدرجة الأولى . على أنهم اضافوا ان المجلس يقدم ، بشأن المسائل الاجتماعية التي تؤثر على البلد ، اسهاما كبيرا من خلال التعاون مع المجلسين التنفيذي والتشريعي .

واو ـ الاجتماع مع رابطات الموظفين المدنيين

٩٣ ـ اجتمعت البعثة في ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٢ بممثلين من رابطة الموظفين المدنيين ورابطة الممرضات ورابطة رعاية الشرطة واتحاد المعلمين . وتألف وفد رابطة الموظفين المدنيين من رئيسها السيد ر. رايلي ، والسيد ف. بركنز ، والسيد ج . د ايت ؛ وقامت بتمثيل رابطة الممرضات رئيستها الأخت ب. د يوار ؛ وتألف وفد رابطة رعاية الشرطة من رئيسها ضابط المخفر د وغلاس ، والعريف غرير ؛ وقام بتمثيل اتحاد المعلمين رئيسه السيد ج . ميد ، والسيد ب. وايت ، والسيد لزلي توماس .

٩٤ ـ وقد سأل رئيس البعثة عن المشكلات التي يواجهونها بوصفهم موظفين في الخدمة المدنية ، وكيف ينظرون الى دور المملكة المتحدة بوصفها السلطة القائمة بالادارة .

٩٥ ـ وبيّن ممثل اتحاد المعلمين انه بالمقارنة مع ما حققته المملكة المتحدة في الأماكن الأخرى في المنطقة الكاريبية ، فان سجلها بوصفها السلطة القائمة بالادارة في مونتسيرات يبعث على الرضا . على انه أضاف ان هناك الكثير مما ينبغي أن ينجز قبل أن يتحقق الاستقلال ، وان هناك حاجة لبرامج في التربية السياسية ولتحسينات كبيرة في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي .

٩٦ ـ ووافقت رئيسة رابطة الممرضات على ما قاله زميلها من اتحاد المعلمين . وأردفت ان مونتسيرات لابد من أن تصبح مستقلة في يوم من الأيام ، الا انه الى أن يحين ذلك ، يلزم الكثير من الاعداد والتطوير في ميادين متعددة متنوعة بينها الرعاية الصحية والاسكان والتمويل العام .

٩٧ ـ كذلك أيد ممثل رابطة الموظفين المدنيين هذه الآراء ذاتها . وبالاضافة الى ذلك ، أوجز بعض الجوانب الايجابية والسلبية التي ترتبط في رأيه بتحقيق الاستقلال . فمن ناحية المزايا ، بيّن ان الاستقلال سينمي الهوية الوطنية وروحا من الوعي الوطني بين الناس ، ويؤدي كذلك الى تحسين ادارة الشؤون الوطنية ويجلب مزيدا من العون المباشر في بعض المجالات المعينة . وأما من ناحية السلبيات ، فقد أعرب عن مخاوفه من انه عند ما يصبح الاقليم مستقلا فسيكون أكثر عرضة للتعسف في استخدام السلطة السياسية واساءة استعمالها . وأضاف ان شعب مونتسيرات لا يملك في الوقت الحاضر الارادة السياسية والحافز للاستقلال . وقال انه من أجل اتخاذ هذه الخطوة لابد من تحسين الأداء الاقتصادي في الاقليم تحسينا كبيرا ولابد من الشروع في برامج واسعة من التربية والتدريب السياسيين .

٩٨ ـ وردا على سؤال عما اذا كان يتعين على الموظف المدني أن يكون عضوا في الحزب الحاكم لكي يصل الى منصب رفيع في الخدمة المدنية ، اتفق ممثلو مختلف الرابطات جميعا على أن هذا ليس واقع الأمر . وأوضحوا انه رغم وجود بعض القيود فيما يتصل بالاشتراك الفعّال للموظفين المدنيين في السياسة ، فهم أحرار في الانضمام لأي حزب سياسي . وبالمثل ، عند ما سئلوا عما اذا كان الناطقون باسم أي من رابطات الموظفين المدنيين في وضع يمكنهم من التأثير على السلوك الانتخابي للأعضاء ، كان الجواب الاجماعي سلبيا .

٩٩ ـ وأما من حيث وقوع المسؤولية عند ما تتوقف الخدمات الأساسية أو عند ما تتعطل الآلات الضرورية ،

الأول ان الحوافز هي عادة اعفاءات ضريبية واعفاءات جمركية على الآلات والمواد الخام الخ ، لفترة من السنوات . وأكد السيد كاشين انه لتجنب التنافس بين الجزر ، قام الاتحاد الكاريبي بوضع قانون الحوافز المالية وبمقتضاه أتيحت للصناعات ظروف متساوية في اقليم الاتحاد الكاريبي ؛ ووضعت الحدود والتزمت بها جميع البلدان ؛ وتستطيع المشاريع المحلية كذلك أن تحصل على هذه التسهيلات .

٨٨ - أما بشأن مسألة المعونة الأجنبية فقد قال الوزير الأول انه يرى ان هذه المعونة تقدم وميضا من أمل وأنها ضرورية للحفاظ على مستوى معيشي لائق .

٨٩ - وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية للاقليم ، ذكر ان هناك مستشفى جديدا يحتوي على ٦٤ سريرا تم اكماله منذ ٤ سنوات ، وانه ملائم للحاجات الحالية رغم وجود نقص في بعض المعدات المتقدمة . وأضاف ان هذه المستشفى يقدم تدريبا جيدا للممرضات وان الحكومة الكندية قدمت مساعدة في مجال طب الأسنان . وقال ان السكان يتمتعون بمستوى صحي لا يشكل عبئا على الاقتصاد . أما المنشآت الأخرى - الميناء والميناء الجوي والمرافق الزراعية وكمية المياه - فذكر انها تحتاج جميعا الى تحسينات وان ذلك يحتاج الى تكاليف كبيرة . وقال ان المطار موضوع له الأولوية وانه جرت مساع للحصول على المساعدة من أجله من فنزويلا . وأضاف ان شراء طائرة لمصلحة طيران مونتسيرات (M A S) أدى الى تقديم خدمات أفضل من التي كانت تقدمها شركة ليوورد للنقل الجوي بين الجزر (L I A T) ، الا أن أرباحها تكاد لا تزيد عن تكاليفها وليست الحكومة بعد في وضع تبدأ فيه سداد القرض كله .

٩٠ - وقد وجه سؤال فيما يتصل بالتقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق باصلاح الخدمة المدنية . وأجاب السيد فرغسون انه بدئ منذ شهرين في اجراء دراسة استقصائية للتنظيم والأساليب وانها توشك أن تنتهي خلال ستة أو سبعة أشهر . وذكر انه يجرى في هذه الدراسة فحص حجم الخدمة المدنية ومستويات التوظيف وأوصاف الوظائف وقياس العمل ، وانه تمت أخيرا محاولة لاعادة النظر في تدريج الوظائف .

٩١ - وعند ما سئل الوزير الأول عن استعمال مصادر الطاقة غير التقليدية قال ان هناك دراسة عن الطاقة الحرارية الأرضية لم تكتمل بعد ، وان طاقة الرياح والطاقة الشمسية هما أيضا قيد الدراسة ، وان الطاقة الشمسية تستخدم على نطاق ضيق لتسخين المياه في المنازل .

٩٢ - وردا على تعليق أبدته البعثة على ما قاله كثير من الأشخاص فيما يتصل باعطاء الوظائف العليا في الخدمة العامة لموظفين محليين ، بيّن الوزير الاول ومستشاره ان الدستور يقضي بالحصول على موافقة حكومة جلالة الملكة بالنسبة لوظائف الحاكم والنائب العام والأمين المالي ورئيس الشرطة . وذكر أن رئاسة الشرطة يتولاها الآن مواطن من مونتسيرات ، ولكن البحث عن مرشح محلي أو من جزر الهند الغربية لوظيفة النائب العام لا طائل منه بسبب المرتب المخصص والخبرة المطلوبة . ومع ذلك فقد أعرب الوزير الاول عن ثقته من أن هذه الوظائف سوف يحتلها في المستقبل غير البعيد أشخاص من مواطني الاقليم .

زاى ـ الاجتماع مع وزير التعليم والصحة والخدمات المجتمعية

١٠٥ ـ اجتمعت البعثة صباح يوم ٢٥ آب /أغسطس ١٩٨٢ مع السيد مارجتسون وزير التعليم والصحة والخدمات المجتمعية الذى رافقه كل من السيدة وايت ـ صامويلز الامينة الدائمة للتعليم والسيد كاسيل الامين الدائم للخدمات الصحية والمجتمعية .

١٠٦ ـ وأشار السيد مارجتسون الى انه عين في منصبه الحالي في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ فقط ، وذكر أن الحكومة تعي تماما أهمية التعليم في تعزيز التقدم المتواصل الطويل الأجل في الاقليم . وبالرغم من أن الوزير أقر بأن الاولوية الاولى خلال فترة الحكم الحالية للحكومة تتمثل في التنمية الاقتصادية فقد أكد أن تأكيدا خاصا سيوجه الى القطاع الاجتماعي اذا ما ظلت الحكومة في الحكم لفترة ثانية .

١٠٧ ـ وسئل عن النسبة المئوية المخصصة لوزارته من الميزانية فأجاب بأن وزارته تحصل على نسبة ٣٢ في المائة من الميزانية الكلية ، يذهب حوالي نصفها الى التعليم وحده .

١٠٨ ـ وقال الوزير انه لا توجد حاليا برامج نظامية لمحو أمية الكبار في الاقليم . وتقدر نسبة الامية بحوالي ٧ في المائة أو ٨ في المائة من مجموع السكان ، أى ١٥٠٠ شخص تقريبا .

١٠٩ ـ وعندما سئل السيد مارجتسون عما اذا كان قد تم تنفيذ برامج للتنمية الزراعية على صعيدى المدارس الابتدائية والثانوية ، أجاب بأنه تم ادخال برامج أساسية في المدارس الابتدائية وأن الجهود جارية للشروع في تنفيذ برامج للتنمية الزراعية على المستوى الثانوى تستهدف بوجه خاص امتحانات "المجلس الكاريبي للامتحانات "

١١٠ ـ وأوضح الوزير بعد ذلك أن نظام المجلس الكاريبي للامتحانات بدأ يحل بالتدريج محل نظام الامتحانات البريطاني في بلدان منطقة الكاريبي الناطقة بالانكليزية ، وأن نظام المجلس الكاريبي للامتحانات مقبول على نطاق واسع في المنطقة وأن جامعة جزر الهند الغربية تشجع الان على قبوله على المستوى الدولي .

١١١ ـ وسئل الوزير عن وجود منح دراسية ومنح تعليمية ، فأجاب بأن التعليمين الابتدائي والثانوى في الاقليم مجانيان تماما ، وأن الطلبة النابهين يمنحون منحا دراسية للدراسة في الخارج ، ولاسيما في جامعة جزر الهند الغربية . ورغم أن الطلبة أحرار في اختيار المقررات الدراسية التي يريدونها ، فان الحكومة كثيرا ما تنصحهم بدراسة المقررات الدراسية التي تعتبر مفيدة بوجه خاص لاحتياجات التنمية في الاقليم . وأشار الى أن طلبة مونتسيرات الذين يحضرون مقررات دراسية للتعليم العالي في المملكة المتحدة يدرسون هناك بمقتضى برنامج المنح الدراسية للكمنولث ، والى انه لا توجد لدى الوزارة اعتمادات خاصة بها في الوقت الحاضر لتمويل المنح الدراسية في المملكة المتحدة .

١١٢ ـ وقال السيد مارجتسون انه من الصعب في اكثر الحالات الاحتفاظ بالشباب المؤهل في الاقليم اذ أن المرتبات التي يمكنهم تلقيها في اماكن أخرى عادة ما تكون أكثر جاذبية بكثير من تلك المرتبات التي تستطيع الحكومة عرضها عليهم . ويعتبر الوزير أن هذه مشكلة خطيرة ستحل جزئيا اذا ما أمكن اقناع العاملين

فكان من رأى ممثل اتحاد المعلمين أن حكومة الاقليم هي التي تتحمل معظم اللوم . على انه أضاف ان الحكومة البريطانية أخفقت في الماضي في توفير الهياكل الاساسية الضرورية مما أدى الى الحالة الراهنة من التخلف في بعض القطاعات ، ولهذا ينبغي أن تتحمل هي أيضا جزءا من اللوم .

١٠٠ - وبيّنت رئيسة رابطة الممرضات ان حكومة الاقليم وحكومة المملكة المتحدة ينبغي أن تتقاسما بالتساوى المسؤولية عن الصعوبات الحاصلة .

١٠١ - وسئل ممثلو رابطة رعاية الشرطة عن المشاكل الرئيسية التي تواجه الشرطة في الاقليم ، وكان الجواب ان هذه المشاكل هي بصورة رئيسية مشاكل ادارية ومكتبية ونقص في المعدات ووسائل النقل .

١٠٢ - وعلق ممثل اتحاد المعلمين فقال انه حدث بعض التقدم منذ الزيارة التي قامت بها البعثة في عام ١٩٧٥ ، رغم انه يتعين تحقيق الكثير فوق ذلك قبل الاستقلال . وذكر موازنة الميزانية كمثال على التقدم الذى تم ، ولكنه رد القول بأن معظم الناس في الاقليم غير مستعدين للاستقلال .

١٠٣ - ووافق عضو في رابطة الموظفين المدنيين على ما قاله زميله من اتحاد المعلمين من أن الاقليم شهد تقدما اقتصاديا ملحوظا في السنوات السبع الماضية ، ولكن السكان بشكل عام يفتقدون الارادة السياسية لكي يصبحوا مستقلين . وشرح قائلا ان الموظفين المدنيين تحكمهم أنظمة تمنعهم من أداء دور ناشط في السياسة .

١٠٤ - وقد قيل للبعثة كذلك ان من ينخرطون في السياسة بنشاط هم غالبا مستقلون ماليا أو هم من القطاع الخاص ، ولا يصبح الا القليل من الموظفين المدنيين ناشطين فعلا في السياسة لأنهم سوف يضطرون الى ترك استقرارهم النسبي في وظائفهم ويتعرضون لخطر البطالة اذا خسروا الانتخاب من أجل منصب عام .

١٢٢ - وحين تظهر أمراض وبائية في المنطقة يصدر تحذير مسبق وتجرى حملات للتحصين . ويجوز ارجاء المهرجانات الموسيقية والاحداث الرياضية والأنشطة الاخرى التي تتطلب السفر الطويل داخل المنطقة ، أو الغاؤها كلية ، في حالة حدوث وباء ما .

١٢٣ - وأشار السيد كاسيل الى وجود برامج تحصين لخمسة أمراض معدية شائعة . وفي بداية كل عام دراسي يجب على كل طفل أن يقدم شهادة تطعيم ، مما يضمن أن برنامج التحصين يغطي نسبة تصل الى ٩٨ في المائة من تلاميذ المدارس في الاقليم .

١٢٤ - ويوجد بالمستشفى ٦٤ سريرا ويعتبر الوزير سعتها الحالية كافية . بيد أنه يلزم تحسين مرافق المستشفى ومستوصفات المناطق ، وتوفير مزيد من المعدات الطبية ، والتوسع في خدمات معينة مثل تخطيط الاسرة .

١٢٥ - وردا على سؤال بشأن العلاقات بين حكومة الاقليم ومنظمة الصحة العالمية ، قال السيد كاسيل ان السلطات الصحية في الاقليم على اتصال مستمر وثيق بالمكتب الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية وبمنظمة الصحة للبلدان الامريكية وان هناك علاقة عمل طيبة قائمة بين الاثنين .

١٢٦ - وقبل أن ينتهي الاجتماع قال السيد مارجتسون انه سيجرى قريبا مسح مناسب لمستويات المعرفة بالقراءة والكتابة في الاقليم . وأعرب عن أمله في أن يتسنى قريبا ادخال برنامج للتثقيف السياسي بمساعدة حكومة المملكة المتحدة على ألا يكون ذلك على حساب برامج التعليم النظامي وأعرب كذلك عن أمله في أن يقوم أعضاء الحكومة أنفسهم بتعزيز هذا البرنامج والمشاركة فيه بنشاط .

١٢٧ - وقامت البعثة بعد ذلك بزيارة المستشفى وهو مبنى حديث استكمل بأموال المعونة البريطانية في عام ١٩٧٧ . وخلال جولتها في مرافق المستشفى قام الدكتور هاريس كبير الاطباء والآنسة ديلي كبيرة الممرضات بتقديم معلومات عن مختلف الخدمات المتاحة في المستشفى . كما زارت البعثة دارا للمسنين لاتزال قيد الانشاء في موقع مجاور .

١٢٨ - وبعد زيارة المستشفى توجهت البعثة الى مدرسة مونتسيرات الثانوية والكلية التقنية . وبعد جولة لتفقد المنشآت سأل رئيس البعثة عما اذا كان مدرسو المدرسة الثانوية يشعرون بوجود أى نقص في نوعية التعليم أو في المعدات المستخدمة . وأجاب ممثل اتحاد المدرسين بأنه توجد عدة جوانب قصور ينبغي اعتبار كل من الحكومة المحلية والمملكة المتحدة مسؤولة عنها . وأكد انه ينبغي للحكومة اعطاء أولوية اكبر للتعليم وأنه ينبغي تكييف المنهج المدرسي مع الواقع الكاريبي .

١٢٩ - ولاحظ عضو بالبعثة أن مدرسي المدارس ينبغي أن يقوموا بدور هام جدا في تنمية الاقليم . وأكد انه ينبغي للمعلمين ان يغرسوا شعورا بالهوية الوطنية والفخر والاعتماد على النفس في مجتمع المدرسة ، فضلا عن ضرورة تعزيز روح الثقة بالنفس أيضا ، اذ أن الكثير من أوجه القصور الموجودة حاليا يمكن اصلاحه دون اللجوء الى مساعدة خارجية بشرط توافر الارادة للقيام بذلك على المستوى المحلي .

١٣٠ - وخلال زيارة قصيرة لكلية مونتسيرات التقنية ، شرح الدكتور ويكس مدير الكلية أهدافها الرئيسية للبعثة . وقال ان الحكومة تمتلك الكلية وتديرها وان عدد الطلاب المقيدين فيها يبلغ حوالي ٦٠ طالبا وتتوافر في الكلية فصول صباحية ومسائية .

المؤهلين بالبقاء في الاقليم لمدة تتجاوز الفترة التي عليهم فيها العمل في مونتسيرات ، وهي تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ، اذا كانوا قد حصلوا على منحة دراسية حكومية .

١١٣ - وكجزء من برنامج تطوير التعليم ، يجرى التخطيط لاقامة مركز صغير لتدريب المدرسين بمساعدة كندا . وفي الوقت الحاضر يسافر معظم مدرسي الاقليم الى بلدان أخرى في المنطقة طلبا للتدريب . ولا تجوء من الخارج الا نسبة قليلة من المدرسين نظرا الى ان مواطني مونتسيرات مؤهلون لتدريس معظم الموضوعات في مدارس الاقليم ، باستثناء بضعة مقررات دراسية تقنية .

١١٤ - وقال ان العلاقات طيبة بين الوزارة واتحاد المدرسين ، وان الاتحاد ممثل رسميا في كل المجالس الاستشارية التعليمية ويميل الى العمل في تعاون وثيق مع الوزارة .

١١٥ - وسئل السيد كاسيل الامين الدائم للخدمات الصحية والمجتمعية عن مدى كفاية الخدمات الصحية الحالية فقال ان معظم الخدمات مرض وان أغلب الحالات يمكن معالجتها محليا مع حالات قليلة فقط تستلزم العلاج في الخارج . ولكن الوزير أضاف قائلا انه يلزم ادخال تحسينات اضافية وانه لذلك سيواصل الضغط على الحكومة للحصول على مزيد من الاموال .

١١٦ - ويوجد في الاقليم ثلاثة مسؤولين طبيين بالمناطق وجراح واحد وكبير أطباء . وباستثناء كبير الأطباء الذى لا يسمح له بمباشرة العمل في عيادة خاصة ، يسمح لهؤلاء الاطباء بالعمل في عياداتهم الخاصة بعد انهاء مهامهم الرسمية . ومن المتوقع بحلول عام ١٩٨٤ أن يحل محل الجراح الحالي ، وهو أجنبي ، جراح من مونتسيرات .

١١٧ - وأبلغ السيد كاسيل البعثة بأن أكثر الامراض شيوعا هما مرضا ارتفاع ضغط الدم والسكر . أما الملاريا والامراض الاستوائية الاخرى ، ومنها حمى الضنك ، فقد تمت السيطرة عليها سيطرة تامة .

١١٨ - وأضاف السيد كاسيل قائلا ان حكومة الاقليم ، كأى مكان آخر في العالم ، تعطي الاولوية للطب الوقائي لا للطب العلاجي . وقد ثبت أن هذا الامر أكثر فعالية وأقل تكلفة ويؤدى بشكل واضح الى تقليل التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالامراض المزمنة .

١١٩ - وقيل للبعثة ان النمو السكاني ثابت تماما ، وان معدل المواليد في هبوط ، ولكن الكثيرين من السنين يعودون الى مونتسيرات بعد أن عملوا في الخارج أعواما طويلة . ولذلك فان سكان مونتسيرات متقدمون في السن .

١٢٠ - وقد تم تدريب كل من ممرضات المناطق للعمل كقابلة . وكثيرا ما تؤدى مستوصفات المناطق دورا تثقيفيا في توعية السكان بالمفاهيم الاولية للرعاية الصحية .

١٢١ - وسئل السيد كاسيل عما اذا كانت الرعاية الصحية مجانية فأجاب بأن الأمر كذلك في مستوصفات المناطق أما في المستشفى فيفرض رسم بسيط على بعض المرضى ؛ ويستثنى منه المرضى دون سن ١٦ وفوق سن ٦٥ ، والحوامل والفقراء والمرضى بأمراض معينة مثل مرضى السكر والامراض التناسلية وارتفاع ضغط الدم .

١٣٧ - وجرت بعد ذلك مناقشة بشأن مسألة النقل البحرى ودوره في المواصلات مابين الجـــــزر، وخاصة فيما يتعلق بمنتجات التصدير . وقال السيد تشالمرزان ثمة حاجة الى تحسين وسائل النقـــل فيما بين الجزر ، وخاصة الجزر الواقعة شمال مونتسيرات . فلا يوجد في الوقت الحاضر سوى مركبـــين فقط كل شهر ترحلان الى سانت مارتن أو سان كروا أو بويرتوريكو . وقال السيد تشالمرزان الحاصـلات المتجهة الى بربادوس وترينيداد وتوباغو تفسد قبل تفريغها نظرا لطول فترة الانتظار ، عادة ، قبـــل دخول مرافئ هذين البلدين وأشار الى أن مشكلة النقل البحرى في الكاريبي قديمة . وقد حـــــاول الاتحاد الكاريبي معالجتها ، كما حاول برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، لكن لم يتم العثور على حل . وفضلا عن ذلك لاتزال الحاجة قائمة الى أطقم مدربة والى تحسين معايير الملاحة والى حل مشكلـــــة تماثل السلع التي يتم الاتجار فيها .

١٣٨ - وفيما يتعلق بالميناء ذكر الوزير أن الميناء مرفأ مفتوح ولا يمكنه استقبال السفن ذات الغاطس العميق الذى يتجاوز ٧ أمتار بسبب هيجان المياه . وفي الاحوال الجوية السيئة لا تستطيع السفـــن التي تحمل بضائع الى مونتسيرات أن ترسو هناك في أحيان كثيرة ويتعين عليها مواصلة رحلتها الـــى جزر أخرى . بيد أنـــه يشعر بضرورة اعطاء الاولوية لمشروع المطار على مشروع الميناء ، اذ يؤمـــل أن يؤدى ذلك الى اجتذاب المسافرين الجويين الذيـــن سيستخدمون الفنادق المحلية بدلا من المسافريـــن على سفن الرحلات . كما أن المطار سوف يستخدم في نقل البضائع القابلة للتلف بسرعة أكبر .

حاء ـ الاجتماعات مع وزير المواصلات والأشغال

١٣١ ـ أجرت البعثة مناقشات مع السيد تشالمرز وزير المواصلات والأشغال في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٢ . وكان يرافق الوزير السيد ج . باس الامين الدائم ، والسيد ج . وايت مدير الاشغال العامة بالنيابة ، والسيد سانت كلير جيفرز مهندس المشاريع ، والسيدة ل . كاسيل الامينة الاولى المساعدة .

١٣٢ ـ وسئل السيد تشالمرز عما اذا كانت ميزانية الوزارة تتضمن بندا كافيا للصيانة فأجاب بأن الميزانية المتكررة لا تكفي أبدا لتغطية الاشغال اللازمة وخاصة صيانة الطرق والمباني . فالصيانة لا يمكن أن تتم على مستوى مرض ، لاسيما وأن المباني القائمة لا تتلقى الا ٢ في المائة من ميزانية الصيانة . وقال انه يخشى انهيار الهياكل الاساسية للاقليم بسبب عدم كفاية المخصصات .

١٣٣ ـ وفيما يتعلق بانشاء المجمع السياحي في ليتل باى ، قال السيد تشالمرز انه قد تم اجراء دراسة للجدوى وان المشكلة الرئيسية هي التمويل ، ان العمل مستمر في المشاريع الشاملة لتحديد عدد اليخوت الزائرة اللازم لتوفير مقومات البقاء لحوض رسو السفن .

١٣٤ ـ وسأل عضو بالبعثة عن موضوع المطار وعما يمكن أن يقال من حجج للرد على البيانات التي تقول ان اقليما صغيرا بهذا الحجم ليس في حاجة الى مهبط ومطار أكبر . فأجاب الوزير بأن المملكة المتحدة تعتقد أن مونتسيرات يمكنها أن تستمر في مباشرة عملياتها عن طريق أنتيغوا كما تفعل الآن . ومن رأيه أنه ينبغي رفع مستوى المرفق الحالي للسماح بنقل البضائع . وقال ان المطلوب هو مرفق أكبر يتسع لطائرة ركاب حمولتها ٥٠ راكبا على الاقل ، ويتضمن مهبطا يتسع لطائرة شحن . ويجرى التفكير في انشاء مهبط طوله ٢ ١٠٠ متر ، بالمقارنة مع المهبط الحالي الذى يبلغ طوله ٩٠٠ متر والذى يمتد بطول ٦٠ مترا عند طرفيه . ويمكن للمهبط بعد اطالته أن يتسع لطائرة من طراز دى سي ـ ٩ (D C-9) .

١٣٥ ـ وسئل السيد تشالمرز عما اذا كان يتعين القيام بأية أشغال هامة اخرى تتصل بمد طول مدرج الطائرات فأوضح أن الامر يتطلب مايلي : اعادة رصف المهبط ؛ واقامة جسر على مجرى مائي ؛ والحاجة الى توفير الحماية ضد التحات الذى تسببه المياه لأن هناك دائما خطر فقدان المهبط الحالي خلال الأعاصير أو الامواج العالية . وفضلا عن ذلك توجد حاجة الى مبان للمخازن ولتخزين الوقود . ووفقا لدراسة أجراها برنامج الامم المتحدة الانمائي في حزيران/يونيه ١٩٨١ ، ستبلغ التكاليف الكلية ١٣٢٫٥ من ملايين دولارات شرق الكاريبي موزعة كما يلي : ٦٠٫٠ من ملايين دولارات شرق الكاريبي لمشروع المدرج ، ١٢٫١ من ملايين دولارات شرق الكاريبي للمباني ، ٦٠٫٠ من ملايين دولارات شرق الكاريبي لخدمات الدعم مثل مراقبة الحركة الجوية والانارة وأجهزة الملاحة الجوية .

١٣٦ ـ وسئل الوزير عن مدى توافر العاملين المدربين لتشغيل المرفق حالما يتم الحصول على تمويل ويتم انشاء المطار ، فأجاب بأن تدريب هؤلاء العاملين يجب أن يكون جزءا من التنفيذ الشامل للمشروع . وفي ملاحظات تتصل بالموضوع قال السيد تشالمرز انه يجرى شق طريق جديد من المطار الى شمال الجزيرة الامر الذى سيقلل المسافة من ٣٨ كيلومترا الى ١٢ كيلومترا .

١٤٣- وقال أحد أعضاء البعثة ان المرء يمكن أن ينتظر الى الأبد ، كي تنصلح الظروف الاقتصادية تماما قبل الحصول على الاستقلال . ووافق السيد الن على ذلك بينما أشار السيد ميد الى أن الناس ينبغي أن تفهم المخاطر التي يتكبدونها وان يكونوا على استعداد للعمل الشاق .

١٤٤- ورأى جميع المتحدثين ان مونتسيرات يمكن أن تكون دولة مستقلة نموذجية ويمكنها أن تواجه أي موقف ، غير أن هناك حاجة ماسة الى التعليم السياسي . وينبغي ان يتعلم الناس الاعتماد على الذات غير ان الدول المتقدمة ينبغي أن تمد يد المساعدة لمونتسيرات .

ياء - الاجتماع بلجنة الخدمة العامة

١٤٥- عقد اجتماع مع لجنة الخدمة العامة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٢ في المركز الجامعي . وحضر الاجتماع السيد تي . رايان ، الرئيس ، والسيد تي . اى . ايه . بيركنز ، والسيد س . أسبورن والأعضاء السيد س.كابي رئيس المبنى ، والآنسة ايه . ميد رئيس التدريب ، والآنسة آن . ارتورتون أمينة لجنة الخدمة العامة .

١٤٦- وافتتح السيد رايان المناقشة بتوضيح وظائف لجنة الخدمة العامة وهي تقديم المشورة للمحافظ بشأن التعيينات والترقيات وانهاء الخدمة ، والتدريب ، والنظام . وتقدم المشورة للمحافظ أيضا بشأن الأمور المتعلقة بالخدمة العامة عموما . وقد عملت لجنة الخدمة العامة لصالح مونتسيرات .

١٤٧- وأشار رئيس البعثة الى أنه في عام ١٩٧٥ أبلغت البعثة الزائرة بأن مونتسيرات ليست على استعداد للاستقلال ، وسأل عن ماذا سيكون عليه الرد اذا أيد هذا السؤال الآن .

١٤٨- وقال السيد ريان انهم جميعا يهمهم أمر التنمية في مونتسيرات في المستقبل ، ويدركون أن تقرير المصير هو الاتجاه الحالي ، وهناك تسليم بأن الاستقلال آت . ولكن السؤال الوحيد هو متى . وينبغي اتخاذ التدابير الهادفة ذات المغزى من أجل تقدم الشعب . وهناك خطوات معينة تلزم لتحقيق هذا الهدف : أولاها التعليم ، على كل المستويات الرسمية وغير الرسمية . ثم التعليم السياسي ، وتدريب من تؤتمن فيهم القيادة على الامور الادارية . فشعب مونتسيرات أوتي القدرة والذكاء ، وفي رأيه أن هناك حاجة الى الخبرة لا تتأتى عن طريق الاتصالات في التنظيم والادارة والشؤون الدولية . ووافق السيد كابي على ذلك ، وقال انه يرى ان السلطة الادارية يمكنها أن تقدم التدريب المعجل .

١٤٩- ورأى السيد بيركنز انه يجب تحقيق المزيد من التطور الاقتصادى وذلك للمساعدة في مواجهة هجرة العقول ، وسيكون من الصعب الى ان يتحقق التطور الاقتصادى ، الابقاء على كبار الموظفين الذين يمكنهم الحصول على مرتبات أفضل في أماكن أخرى .

١٥٠- ووافق السيد أوسبورت على أنه ينبغي تطوير الاقتصاد ولكنه تساءل ما هو الوقت المناسب للتحرك نحو الاستقلال . فالناس تنظر الى الحالة في البلدان التي حولها وينتابها الخوف .

طاء ـ الاجتماع بوفود نقابات العمـــال

١٣٩- اجتمعت البعثة مع ممثلي نقابات العمال في الاقليم في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٢ ومثـــل نقابة العمال المتحدين في مونتسيرات السيد ميلتون برامبل رئيس النقابة ، والسيد ان . ريـــان والآنسة فيرين توماس الأمينة العامة والسيد ايه . دوبرى . وشمل وفد نقابة عمال الموانئ والبحـارة السيد ني . دى . ميد عضو المجلس التشريعي وهو رئيس النقابات والسيد كي . ألين والسيد جـي . داير الامين العام .

١٤٠- وسأل الرئيس السيد ميد كيف يوفق بين منصبه كعضو في المجلس التشريعي وعمله كرئيـــس للنقابة . وقال السيد ميد انه مسيحي لا يتحيز لأحد ويمكنه ان يعرف الحقيقة أينما وجدت . وأضاف قائلا انه ليس هناك تعارض بين المنصبين اللذين يتولاهما وسيكون هناك تعارض لو انه كان رئيسا للوزارة . وقال ان العلاقة طيبة بين الحكومة والنقابة نظرا لان حقوق النقابة معترف بها . وأشارت الآنسة توماس الى مسألة نقابتها وأنشطة الكنيسة ، وقالت ان موقفها يختلف عن موقف السيد ميـــد لأنها شخص عادى وبذلك فهي تعدّ ممثلا لمن يترددون على الكنيسة .

١٤١- وسئل سؤال عن آراء نقابات العمال في التطور الدستورى في مونتسيرات . فأوضحت الآنسة توماس انه عندما تأسست النقابة عام ١٩٧٣ كان عدد اعضائها ٣٠٠ عضو وفي هذا الوقت كان كثيـــر من الناس يرون ان نقابات العمال ليست ضرورية . اما اليوم فان عدد أعضاء النقابة يبلغ ١٥٠٠ عضو وكان للاعمال التي قامت بها النقابة أثر على أســر أعضائها . وتؤمن نقابة عمال الموانئ والبحـــارة بالنمو وانه يمكن تحقيق الأهداف بالتركيز على الانجازات . وقالت ان الروابط الاستعمارية لا يمكـــن أن تستمر الى الأبد . وان اقتصاد مونتسيرات يتحسن رغم تدهور الزراعة والموارد البشرية . وقالـــت ان النقابة تشترك في تعليم الناس وتؤمن بأنه يمكن ممارسة الاستقلال عندما يتحقق . وعلق السيد ميد أيضا على هذه النقطة قائلا ان الظروف في مونتسيرات قد تغيرت وهناك عائد عادل للعمل الـــذى أنجز . وقال انه امكن تحقيق التقدم .

١٤٢- وقال السيد الن أن فكرة الاستقلال في المستقبل فكرة مقبولة : فلو ان مونتسيرات ستستقـل بين ليلة وضحاها فستعرف أمورها بقدر ما ، غير ان شعب مونتسيرات يجب أن يعي ما ارتكب حوله من أخطاء ، وقال انه يود من البعثة ان تطلب من المملكة المتحدة نموذجا لما يجب ان تكون عليه الدولة القوية اقتصاديا وأن تشجع المؤسسات المالية في العالم على الانفاق على عملية تنمية مونتسيرات التـي كانت عملية بطيئة . وقال ان على مونتسيرات ان تعلم شعبها على ان يعمل بجد وان تستفيد مـــن مواردها جيدا ولكنها تحتاج الى المساعدة من الخارج . وردا على مزيد من الاسئلة قال الســـيد ألن أن العمال في مونتسيرات أحسن حالا من غيرهم في أماكن أخرى . وانهم على استعداد لتحمل مخاطر الاستقلال اذا دُفعوا لذلك فقط ، رغم الاخطاء التي يرونها حولهم ، وقال انهم يفضلـــون الانتظار مدة اطول .

كاف ـ الاجتماع بالغرفة التجارية

١٥٨- اجتمعت البعثة في ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٢ بوفد كبير من الغرفة التجارية رأسه السيد ميشيل ال . كينغ ، رئيس الغرفة . وقال رئيس البعثة انه نظرا لان الغرفة التجارية تمثل القطاع الخاص وتدعم ، بدرجة ملموسة ، اقتصاد مونتسيرات ، فان الموقف الذى تتخذه سيكون عاملا حاسما اذا أريد للاقليم أن يتحرك نحو الاستقلال .

١٥٩- وأشار السيد كينغ الى ان البعثة يمكنها ان ترى ان الاقتصاد قد نما منذ عام ١٩٧٥ . والغرفة تشعر بالارتياح لهذا . غير انه نظرا لان أعضاءها هم أنفسهم من رجال الأعمال فان ذلك سيقصر ملاحظاتهم على الامور الادارية ، وامام مونتسيرات في هذا المجال طريق طويل .

١٦٠- وقال السيد اسبورن المدير الادارى لمؤسسة ام. اس. اسبورن آند صن M. S. Osborn & Son ان مونتسيرات ستظل نظرا لحجمها وقلة عدد سكانها ومواردها الطبيعية المحدودة ، معتمدة على الآخرين في مجالات كثيرة ولفترة من الوقت . والقطاع الخاص لا يرى الاستقلال شيئا نافعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم . وقال ان الغرفة تود ان تتحقق المحافظة على المستويات والنمو الاقتصادى وأن تستمر تلك الصورة المستقرة المرتبطة بطريقة الحياة التي تجذب المستثمرين . وقال ان الغرفة سعيدة بالفرص التي اتاحتها المملكة المتحدة وترى ان سياسة الاقتصاد الحر التي تتبعها الحكومة سياسة صحيحة ، ولن تغيرها الحكومات اللاحقة . وقال ان الغرباء عن مونتسيرات يفضلون ان يسير الاقليم في خط المملكة المتحدة ونظام الاقتصاد الحر . وقال السيد اوسبورن أيضا انه يشعر ان ضغط الظروف هو الذى ادى الى شغل الوظائف الكبرى بأشخاص ليسوا مونتسيريين . وينبغي لأهالي البلد ان يسعوا الى تولي اداراتهم الخاصة بأنفسهم وأن يطلبوا من المملكة المتحدة أن تقدم لهم يد المساعدة لا عن طريق التدريب فحسب بل عن طريق تخصيص الاموال أو اعطاء حوافز مالية او علاوات اضافية حتى يتمكن المونتسيريين من العودة الى وطنهم لتولي هذه المناصب. وبذلك سيمضي الاقليم شوطا الى الامام في الطريق نحو الحكم الذاتي . وقال انه يرى ان الاستقلال ليس ضروريا أو مفيدا للبلد في حجم مونتسيرات ، فلن يعمل الاستقلال على خلق الثقة اللازمة لجذب المستثمرين .

١٦١- وقد أيد السيد كينغ اقتراح السيد أسبورن بتقديم الاعانات لتمكين أهالي مونتسيرات من العودة اليها . وأشار الى مشروع للألومينيوم سيقام بالتعاون مع فنزويلا ، وسيكون بمثابة قاعدة صناعية توفر وظائف لمائة وخمسين شخصا ، وسيكون خطوة نحو وضع قاعدة اقتصادية سليمة .

١٦٢- وتبعت ذلك مناقشة لمشاكل اجتذاب الأشخاص المناسبين المؤهلين الى الاقليم . وقال السيد كينغ ان بعض المرشحين لديهم مؤهلات أعلى من اللازم . أو لا تتناسب مؤهلاتهم مع الحالة الاقتصادية في مونتسيرات . وفي بعض المجالات مثل علوم الحاسبات الاليكترونية ،لا توجد وظائف بينما المزايا في مجالات أخرى ليست مغرية الى حد كاف . وقد اعترض السيد رايان أمين الغرفة

١٥١- ووافقت الآنسة آرتوزتون على أن التحضير مهم - فهم يعرفون أى وجهة يتجهون . وأضاف السيد ريان ان التحضير مفيد دائما اذا تم بذكاء ووفر التدريب أثناء العمل .

١٥٢- وسئل السيد كابي عن البرامج وعن استعدادات التدريب الموجودة وعمن يقوم بها فقال انه رغم أن لجنة الخدمة العامة تحدد الاولويات الا انه ليس لديها اعتمادات ولهذا تلتمس الاعتمادات والمنح الدراسية ممن يقدمونها . وأكد مرة أخرى على الدور الذى تقوم به السلطة الادارية في هذا الصدد .

١٥٣- وفيما يتعلق بموضوع التعليم السياسي ومن يمكنه ان يقوم به قال السيد بيركنز أنه يعتقد ان كلا المملكة المتحدة والحكومة المحلية له دور يقوم به من خلال الاحزاب السياسية . وقال انه ليس هناك برنامج من هذا القبيل في الوقت الحالي ، ولا يمكن للجنة الخدمة العامة ، طالما انها تختص فقط بالخدمة المدنية ان تمارس الضغط على الزعماء السياسيين لكي تنفذ التعليم السياسي . ووافق هو والسيد ريان على انهما يمكنهما بذل جهود في هذا الصدد بصفتهما من أفراد المواطنين .

١٥٤- وعلق رئيس البعثة على الفرق بين التعليم السياسي وبين تعليم الاطفال فقال انه وجد أن الناس على وعي تام ولهذا فربما كان ذلك نوع من الاستعداد النفسي المطلوب ، نوع من غرس الثقة وليس المحاضرات المنهجية .

١٥٥- ووافقت الآنسة ميد علي أنه ينبغي أن تتوفر لدى الناس ثقة أكثر من قادتهم وينبغي تربية الشخصية الوطنية . وقالت ان المونتسيريين المدربين في الخارج أكثر منهم في الاقليم وربما يريد هؤلاء العودة بعد الاستقلال للمساعدة في بناء الأمة . ورغم ذلك قالت انها ترى ان اللجنة الخاصة ينبغي أن تساعد في ازالة مخاوف الناس مما حدث لهم .

١٥٦- وتبعت ذلك مناقشة بشأن الوظائف والمرتبات في الخدمة المدنية . فالنساء يشغلن من ٧٠ الى ٧٥ في المائة من وظائف الخدمة المدنية . ولكن هناك سيدة واحدة في وظيفة الامين الدائم ، وأعلى مرتّب يبلغ حوالي ٢٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الكاريبي الشرقي سنويا وأقل مرتب هو ٨٠٠ ٤ دولار من دولارات الكاريبي الشرقي سنويا . وكثير من الناس في المستوى المتوسط وليست لديهم امكانية الترقي بسرعة (كانت تكاليف المعيشة مرتفعة جدا ولم تتمشى الزيادة في المرتبات اطلاقا مع ارتفاع هذه التكاليف) وهذا هو السبب في كثير من هجرة الأدمغة .

١٥٧- وهناك مغتربون كثيرون يعملون في مهنة التمريض وفي الشرطة . وفي الخدمة المدنية . ونظرا لصغر عدد سكان مونتسيرات فانه ليس من المتوقع ان يتحقق تحسن كبير .

لا م - الاجتماع بأعضاء الحزب الديمقراطي التقدمي

١٧١ - اجتمعت البعثة مع وفد ثلاثي يمثل الحزب الديمقراطي التقدمي بعد ظهر يوم ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٢. وكان الوفد يتألف من السيد اوستين برامبل، زعيم الحزب ورئيس الوزراء السابق، والسيد يوستاس داير، وزير المالية السابق، والسيد جوني هاريس، عضو الحزب ورجل أعمال في قطاع التشييد.

١٧٢ - وأعرب رئيس البعثة عن سعادته للقاء حزب المعارضة وعن الأهمية الكبيرة التي يعلقها على هذا الاجتماع نظرا لأن الحزب الديمقراطي التقدمي كان في الحكم ابان الزيارة التي قامت بها البعثة السابقة للجنة الخاصة للاقليم في أيار/مايو ١٩٧٥. ثم سأل عن الاختلافات الايديولوجية الرئيسية بين الحزب الديمقراطي التقدمي وحركة التحرير الشعبي.

١٧٣ - ورد السيد برامبل قائلا بانه ليست هناك اختلافات ايديولوجية حقيقية بين الحزبين، وان الاختلاف هو في طريقة العرض أكثر من أى شيء آخر. فقد خسر الحزب الديمقراطي التقدمي في الانتخابات التي أجريت في ١٩٧٨ لأن المجتمع شعر بأن الوقت قد حان لاجراء تغيير في الزعامة السياسية للاقليم. وقال انه يعتقد أن بقاء الحزب في الحكم لمدة طويلة، اذ أنه، في الواقع، قد تسلم زعامة الحزب من أبيه، قد ساهم في اقناع الشعب بأن التغيير سيكون مفيدا. وأضاف قائلا ان اجراء تغييرات في الحكومة تلعب على المدى الطويل دورا مفيدا وصحيا في الحياة السياسية لأى مجتمع ديمقراطي.

١٧٤ - وذكر السيد برامبل ردا على سؤال بشأن موقف حزبه من مسألة الاستقلال، بأنه ينبغي النظر الى الاستقلال كوسيلة لتحقيق نوعية حياة أفضل للشعب وليس على أنه غاية في حد ذاته. ولاحظ أن هناك ميلا نحو اغفال كون أن حكومة الاقليم تتمتع عمليا بسيطرة كبيرة على شؤونه الداخلية كما أنها تتمتع بخيار التحرك تجاه الاستقلال وان هذا الخيار يمنح مونتسيرات درجة كبيرة من تقرير المصير. وقال انه نظرا لأن الاستقلال يصبح، فور الحصول عليه، خطوة لا رجعة فيها، فانه ينبغي قبل الاقدام على هذه الخطوة، أن يراعى بدقة تأثيرها المباشر على الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية للاقليم.

١٧٥ - وأشار السيد برامبل الى مفهوم السيادة وأهميته في العالم المعاصر فقال ان كلا من التجربة والتاريخ قد بيّن للأسف أن الصكوك الدستورية للاستقلال لا يمكن في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها أن تضمن مراعاة أحكامها، حيث أن بعض البلدان قد تخلت بعد الحصول على الاستقلال بفترة قصيرة عن مؤسساتها الديمقراطية وألغت دساتيرها، ويمكن أن يقال ان الاستقلال، في كثير من بلدان العالم الثالث، قد فتح الباب أو منح الفرصة لظهور نظم غير ديمقراطية حل زعماؤها ببساطة مكان السيادة المستعمرين بما عاد بالضرر على معظم الشعوب التي لا حول ولا قوة لها. فبالنسبة لبلدان صغيرة مثل مونتسيرات، فانه من الحماقة تجاهل هذه الحقائق القاسية. ولذلك فهو يقترح ضمان مجموعة من الشروط اللازمة، اذا ما أريد للاستقلال أن يكون ذا قيمة، وهي:

(أ) حقوق الانسان والحريات الأساسية؛

(ب) حكم القانون واستقلال القضاء؛

التجارية على الرأى القائل بأن بعض المرشحين مؤهلون أكثر من اللازم . وقال ان المسألة ببساطة هي لا يمكن دفع مرتبات كافية لهم .

١٦٣- وأشار السيد د . كينغ ، وهو من رجال الأعمال ، الى عودة ٣ أطباء وشخصين مؤهلين تقنيا الى شركة الكهرباء والبرق واللاسلكي ، وقال انه لا يرى ما يدعو الى عدم استمرار هذا الاتجاه ، وانه قد شجعه شخصيا عدد المونتسيريين الذين عادوا الى البلد منذ وصوله قبل ١٢ عاما .

١٦٤- وسألت البعثة عما اذا كانت هناك قوة كهربائية في الاقليم تكفي لمشروع الالومينيوم مع فنزويلا . وقد أبلغت البعثة بأن القوة الكهربائية ليست كافية عموما في الاقليم للسماح بالتطور الصناعي على نطاق واسع ، فهذا سيتطلب ايجاد مصادر أخرى . وقال السيد كينغ على أى حال ان المشروع لا يتعلق بصهر الالومينيوم بل بسكّه ، وتنقيته ، وصقله . وقال ان الغرفة تنتظر ردا بشأن كمية الطاقة الكهربائية المطلوبة .

١٦٥- وقال رئيس البعثة تعليقا على ملاحظات السيد اوسبورن مشيرا الى موقف اللجنة الخاصة من ان عوامل الحجم ، والموقع ، والموارد الطبيعية يجب ألا تؤثر على حق تقرير المصير . وقال انه لا يرى من الضرورى ان يكون المرء تابعا حتى يجتذب المستثمرين الأجانب ، فالمرء يريد أن يكون سيدا في وطنه .

١٦٦- وقال السيد كينغ ان مونتسيرات أقرب ما تكون الى الاستقلال ، فاذا مضى الاقليم في طريقه فانه سيفتقد ما توفره له المملكة المتحدة من ارشاد ، وتنقصه القوة العاملة والخبرة . ومع الاستقلال ستأتي زيادة الطلب على النقود ؛ وحتى الآن فان الوزراء دائمو السفر وهذا أمر مكلف .

١٦٧- وقال السيد د . كينغ انه اذا كان مونتسيرات يريد الاستقلال فان المملكة المتحدة ستمنحه اياه . واذا نظرنا الى اثنين من الجيران احدهما مستقل والآخر دولة مرتبطة بأخرى ، فسنجد ان مونتسيرات أفضل حالا من أى منهما .

١٦٨- وقال السيد كينغ ، بعد ان وافق على الرأى القائل بأن رأى رجل الشارع يشكّل عموما بواسطة قادته ، ان رجل الشارع في مونتسيرات مستقل في تفكيره تماما . والمطلوب هو ان تكون الثقة متبادلة .

١٦٩- وقالت السيدة ج . مارجيتسون وهي وكيلة مكتب سفريان ان الناس جميعا يدركون مزايا التبعية ولكنهم لا يدركون مساوئها . وقالت انها توافق على ان حالة التبعية تعتبر موقفا لا يحسد المرء عليه .

١٧٠- وفيما يتعلق بمسألة المساعدة الخارجية بعد الاستقلال أشار الرئيس الى ان هذا لا يعني ان المسألة هي " استجداء " . بل هناك الحرية والكرامة في الذهاب كأندادا الى البلدان والمستثمرين ودعوتهم الى تقديم المساعدة لتنمية البلد .

١٨٢ - وقال رئيس البعثة ان الآراء التي طرحها السيد برامبل مثيرة للاهتمام. ولو أنه يشعر بأن عملية انهاء الاستعمار تحت اشراف الأمم المتحدة تقدم عددا من الخيارات الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، يمكن أن تستخدم للحصول على النتائج المرجوة . وأشار أيضا الى أنه بمجرد أن تصبح الدول مستقلة، يمكنها أن تدخل في دول اخرى في اتفاقات للدفاع عن سيادتها الوطنية .

١٨٣ - وردّ السيد برامبل قائلا انه لم يذكر موقف حزبه النهائي من التطور الدستوري للاقليم. وأعرب عن رغبته في أن يقدم آراء جديدة تصلح للمناقشة ، وأن يؤكد المخاطر التي تواجهها الدول الصغيرة عند الحصول على الاستقلال. وقال ان آراءه قد تعتبر على المدى الطويل ذات صلة بالموضوع .

ميم - زيارة هيئة الموانئ

١٨٤ - في صباح يوم ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٢ ، اجتمعت البعثة مع السيد تشالمرز، وزير المواصلات والأشغال ، والسيد ج . و. باس ، الأمين الدائم للمواصلات والأشغال ، والسيد ج . ألن ، نائب مدير الميناء والسيد كابي ، نائب المراقب المالي للجمارك. وبعد اجراء تبادل للآراء بشأن الحالة والمشاكل التي يواجهها الميناء ، قامت البعثة بزيارة المرافق .

١٨٥ - وبسؤال نائب مدير الميناء عن عدد الأطنان المستوردة والمصدّرة سنويا قال انه يستورد سنويا ٢٠ ٠٠٠ طن متري من البضائع العامة و ٦ ٠٠٠ طن متري من الوقود . وعلى النقيض من ذلك فان الاقليم لا يصدّر الا ٢ ٠٠٠ طن متري سنويا من البضائع. ومن ثم يوجد تفاوت ضخم بين الصادرات والواردات .

١٨٦ - وتأتي الواردات أساسا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية. وتستورد مونتسيرات بعض البضائع من بربادوس ، وبورتوريكو، وترينيداد وتوباغو، وتوجه الصادرات عادة الى الأقاليم المجاورة وهي بربادوس، وسانت كيتس - نيفس وسانت لوسيا وتصدّر بعض الفواكه خلال الموسم الى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ومقابل الدقيق الذي تسترده من سانت فنسنت وجزر غرينادين تصدّر مونتسيرات أكياس الدقيق الى هذا البلد .

١٨٧ - وبسؤال السيد ألن عما اذا كانت مرافق الميناء كافية، ذكر أن هناك عددا من المشاكل ، أهمها نقص مساحة المكان المخصص للتخزين وعدم وجود نظام للتبريد بمختلف درجاته. اذ أن الميناء ليس لديه إلا مساحة ٢ ٣٠٠ متر مربع للتخزين . ونظرا لعدم وجود مرافق لحفظ الفاكهة الطازجة، فان هذه المنتجات كثيرا ما تفسد وهي بانتظار الشحن .

١٨٨ - وفيما يتعلق بعدد الأفراد العاملين في هيئة الموانئ ، قال السيد ألن ان ٢٦ شخصا يعملون بوصفهم كتبة ويعمل حوالي ٦٠ شخصا كعمال شحن وتفريغ للسفن .

١٨٩ - وردّا على سؤال متعلق بالحجم السنوي لحركة المرور في الميناء ، قال السيد ألن ان حوالي ٣٠٠ سفينة صغيرة تزور الميناء سنويا ، من بينها عدد صغير من السفن السياحية التي تضطر الى الارساء في عرض البحر، أما المراكب الصغيرة فهي عادة تصل الى رصيف الميناء. وبالاضافة الى ذلك ، يزور الميناء عدد صغير من مراكب الصيد . وقد انتهجت الحكومة مؤخرا سياسة تمنح بمقتضاها تراخيص للمراكب الأجنبية لصيد الأسماك في مياه البحار العميقة في المياه الاقليمية لمونتسيرات .

/ ٠٠

(ج) انتخابات حرة وعادلة، مع وجود الأجهزة الانتخابية في أيد مستقلة لا في يد الحزب السياسي الحاكم؛

(د) حماية الحكومات المنتخبة على نحو واف من الهجوم العسكرى الداخلي أو الخارجي.

١٧٦ - وواصل السيد برامبل مقترحاته، فقال انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبتكر ترتيبا جديدا لحماية الدول الصغيرة المستقلة حديثا من الثورات التي كثيرا ما تفسد المزايا التي يجلبها الاستقلال. وأعرب عن رأيه بأنه ما دامت حكومة المملكة المتحدة مستعدة لأن تمنح مونتسيرات الاستقلال، اذا ما قرر الشعب ذلك، فان على الأمم المتحدة أن تحدد وأن تضع بعض الترتيبات العملية الدولية الفعالة البديلة التي تكفل المحافظة على الشروط الموضحة أعلاه بمجرد تحقيق الاستقلال ويتعين في المقام الأول أن يقبل شعب مونتسيرات هذا الترتيب، وأن يتفق المجتمع الدولي على نفاذه.

١٧٧ - وردا على سؤال حول ما اذا كانت هناك معارضة فعالة في الاقليم، قال السيد برامبل أن حزبه ليس له مقاعد في المجلس التشريعي. وقال انه نظرا لأن الحزب الديمقراطي التقدمي قد فاز بأكثر من ثلث الأصوات في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، فقد طالب بأن يكون أحد الأعضاء المرشحين في البرلمان ممثلا للحزب الديمقراطي التقدمي. وحيث أن طلبه هذا قد رفض، فهو يشعر بأنه لم يعامل معاملة عادلة، وذلك لأن حزبه يتمتع بتأييد أكثر في أنحاء الاقليم مما يبينه عدم حصوله على مقاعد في المجلس التشريعي. بيد أن الحزب الديمقراطي التقدمي قد نجح في اطلاع الرأى العام على آرائه من خلال الاجتماعات العامة والرسائل الموجهة الى الصحافة والى الحاكم، وفي صحيفة الحزب نفسه. وقال السيد برامبل بشأن مسألة متصلة بالموضوع، أن حزبه قد اشترك في الانتخابات الفرعية ولكنه لم ينجح.

١٧٨ - وردا على سؤال حول نوع النظام الاقتصادى الذى يفضله الحزب الديمقراطي التقدمي قال السيد برامبل انه ينبغي أن يقوم على أساس الاقتصاد الحر.

١٧٩ - وفيما يتعلق بمسألة الاستقلال، نفى السيد برامبل بشدة المزاعم القائلة بأن حزبه خسر انتخابات ١٩٧٨ لأنه اتخذ موقفا متشددا من هذه المسألة فضلا عن ذلك قال السيد برامبل انه لا يعتقد أن الاستقلال سيكون نقطة نقاش في الانتخابات العامة القادمة، وقال ان لديه شعورا أكيدا بأن الانتخابات ستجرى في عام ١٩٨٢ بدلا من الموعد المقرر لها في عام ١٩٨٣. ثم أكد من جديد اقتراحاته بأن تسعى الأمم المتحدة الى وضع نظام من شأنه أن يحمي أمن شعب الاقليم وحقوق الانسان الأساسية لشعب الاقليم، في حين تقوم حكومة مونتسيرات بالسيطرة على الشؤون الخارجية والأمن الداخلي والدفاع.

١٨٠ - وأضاف السيد برامبل ان حزبه يفضل معالجة مسألة الاستقلال عن طريق اجراء استفتاء بدلا من تنظيم حملة انتخابية. وهذا الاستفتاء ينبغي اجراؤه فقط، بعد أن تناقش الخطوط العامة لترتيب الاستقلال، وبعد أن تعمم للدراسة لفترة ستة شهور.

١٨١ - وعقب أحد أعضاء البعثة على ذلك بأن قال ان التطور الدستورى هو مسألة خاضعة للتفاوض بين حكومة الاقليم والدولة القائمة بالادارة. وسلّم السيد برامبل بذلك، بيد أنه قال انه يشعر بأنه ينبغي لمنظمة مثل الأمم المتحدة أن تشترك لتفادى أن شبهة استعمار.

الى مشاكل التوريد . واستدرك قائلا ان الاقليم يقترب ، مع ذلك ، من الاكتفاء الذاتي في انتاج الخضر . وذكر أن هناك حاجة الى استحداث محاصيل نقدية قابلة للبقاء لمساعدة المزارعين .

١٩٧ - وقال السيد مايكل ، عندما سئل عن صيد الأسماك ، انه يمارس على نطاق صغير . وذكر أن طبيعة الجزر تجعل من الصيد في أعماق البحار ضرورة ولكنه لم يبدأ بعد . وأضافت السيدة ريان قولها ان الصيادين يتجمعون سويا لشراء قارب كبير كي يستطيعوا التوسع في هذا الميدان ، وانه يوجد قسم تابع للوزارة يقدم المساعدة للصيادين وان بعض الخبراء يقدمون المساعدة في ميدان الصيد بالسنانير الطويلة .

١٩٨ - وفيما يتعلق بانتاج القصن ، ذكر السيد مايكل ان المزارعين يحوزون عادة مساحات صغيرة وانهم لم يعتادوا الانتاج على نطاق كبير . وقال ان المساحة المخصصة لانتاج القطن قد انخفضت من ١٦٠٠ الى ٨٠٠ هكتار وان الانتاج يجرى تحت اشراف شركة أقطان جزر البحر (Sea Island Cotton Company) وهي مشروع صناعي متكامل . وبالرغم من أن بعض المزارعين قد يكون لديهم ما يصل الى ٢٠ هكتارا قيد الانتاج ، فان كمية العمل اللازمة لها كبيرة ، والتكاليف مرتفعة لدرجة ليس من السهل معها تحقيق ربح كبير . وأضاف السيد مايكل قائلا ، وهو يتجه بحديثه الى الفلفل كمحصول نقدى ، ان التسويق ليس جيدا جدا ، بالرغم من أنه تم الآن استحداث عجينة من الفلفل الحار للتصدير الى بربادوس والمملكة المتحدة .

١٩٩ - وأجاب السيد مايكل ، عندما سئل عن مدى استخدام تبخير المحاصيل ، بأن هذا النظام ليس مستخدما على نطاق واسع ، بالرغم من أنه ضرورى للمانجو .

٢٠٠ - وقال السيد مايكل انه من الصعب تحديد نسبة السكان الذين يعيشون من الزراعة وحدها . وأضاف قوله انه منذ نحو عامين كان هناك ٨٠٠ مزارع نشط ، ولكن الزراعة تمارس في معظم الأحيان في الصباح المبكر وفي المساء بوصفها عملا لبعض الوقت . وقد أدت مشاكل التحات ، الناتجة عن شدة انحدار الأراضي وطبيعتها الصخرية وجرف الطبقة السطحية للتربة بتأثير المياه ، الى جعل الميكنة أمرا صعبا .

٢٠١ - وطرح سؤال عن أنواع الرى المستخدم . وطبقا لما ذكر السيد مايكل فانه من المأمول فيه انشاء نظام على مدار السنة للمحاصيل الرئيسية الستة باستخدام السدود وطريقة التنقيط . وذكر أن مشكلة السدود برزت بسبب الطبيعة المسامية للتربة الناتجة عن عدم كفاية الطمي وارتفاع التكاليف التي يتطلبها تبطين السدود . وأضاف قائلا ان مياه الينابيع موضوعة تحت سيطرة هيئة المياه وان أسعارها مرتفعة ولكن الأمل في امكان تخفيضها للاستخدام الزراعي قائم .

٢٠٢ - وعندما طرح سؤال حول ما اذا كانت جميع الأراضي الصالحة للزراعة مزروعة فعلا ، كانت الاجابة أن من اجمالي ١٠٠٠٠ هكتار يوجد ٣٢٥٠ هكتارا صالحا للزراعة ، ولكن المستخدم منها لا يزيد على ٨٠٠ هكتار . ويمكن زراعة ما يزيد على ذلك مع مراعاة امكانيات التسويق . كما يمكن استخدام ٣٢٠٠ هكتار آخر على جوانب التلال في زراعة محاصيل الأشجار ولا سيما المانجو والقشطة الشائكة الثمر ، وهما ضمن مجموعة كبيرة من الفواكه ترسل الى المملكة المتحدة .

١٩٠ - وردّا على سؤال عن الطريقة التي تتبعها الحكومة لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الصيد في مياه مونتسيرات الاقليمية، قال السيد تشالمرز انه كثيرا ما يتعذر على السلطات أن تكتشف الطرق غير المشروعة لصيد الأسماك. وأضاف السيد كابي ان لدى ادارة الجمارك زورقا بخاريا يقوم أحيانا بجولات تفتيشية حول الساحل. كما يجرى تفتيش سريع لليخوت لمنع تهريب المخدرات وغيرها من أنواع السلع المحظورة قانونيا.

١٩١ - بعد الاجتماع قامت البعثة بجولة في منشآت الميناء، وتفقدت مرافق التخزين، وكذلك مظلة الترانزيت ومنطقة الاستصلاح وأرصفة الميناء.

نون - الاجتماع مع وزير الزراعة والتجارة والأراضي والاسكان

١٩٢ - عقد اجتماع بين البعثة والسيد تويت وزير الزراعة والتجارة والأراضي والاسكان في ٢٦ آب/اغسطس ١٩٨٢. وصاحب الوزير كل من: السيدة ريان، الأمينة الدائمة بالإنابة؛ والسيد ف. مايكل مدير الزراعة بالإنابة؛ والسيد س. ميد رئيس مجلس ادارة هيئة تنمية الأراضي؛ والسيد ج. اوزبورن المدير العام لهيئة تنمية الأراضي.

١٩٣ - ووجه رئيس البعثة سؤالا يتعلق بملكية الأراضي في الاقليم. فذكر السيد اوزبورن انه توجد ضياع كبيرة كثيرة منها الخاصة ومنها المملوكة للحكومة. وتدار الضياع الحكومية من قبل هيئة تنمية الأراضي، وهي هيئة أنشئت بقانون، واشترت تلك الضياع من ملاكها الغائبين، وتؤجر الأراضي الى المستفيدين الذين يحصلون في النهاية على ملكيتها لدى اتمام فترة معينة من الايجار.

١٩٤ - وحول تصدير الحاصلات الزراعية، قال السيد اوزبورن ان المشكلة الأساسية هي الافتقار الى النقل السليم. وأكد السيد تويت أن النقل البحرى والتسويق يثيران مشاكل؛ اذ لا توجد مرافق للنقل البحرى في غرف مبرّدة أو حاويات.

١٩٥ - وذكر السيد مايكل، عندما سئل عن وسائل التسويق المستخدمة، أن المزارعين يبيعون مباشرة الى الأفراد، أو الى وكالة التسويق الحكومية أو الى الخارج عن طريق الأفراد الذين يقومون بالشراء والشحن جوّا أو بحرا. ولا ينتج المزارعون طبقا لعقود. وعلّق أحد أعضاء البعثة قائلا ان هذا النظام لا يعطي ضمانات بالبيع، ولكن السيد مايكل قال انه يمكن الحصول على الحد الأدنى للأسعار في وكالة التسويق الحكومية التي يتجه الى الاستفادة منها في أوقات التخمة، وان المزارعين يبيعون الى الجمهور مباشرة في أوقات النقص.

١٩٦ - وأشار السيد مايكل الى أن الاقليم يتمتع باكتفاء ذاتي شبه كامل فيما يتعلق بلحوم البقر والضأن والماعز - على الرغم من أنه يصعب الحصول على القطع الممتازة. وأضاف قائلا انه من المأمول حدوث تحسين في وسائل الذبح بمجرد تشغيل المذبح الجديد. وذكر أنه لم يتم الوصول الى الاكتفاء الذاتي في تربية الدواجن حيث أنه يتعين، كما هو الحال في الأقاليم الكاريبية الاخرى، استيراد عليق الدواجن مما يؤدى

٢٠٨- بعد المناقشات التي جرت مع الوزير وغيره من المسؤولين أخذت البعثة لزيارة ضيعة رايلي . وهذه الضيعة مثال للاجراءات التي تتخذها الحكومة لاحياء الزراعة وانعاشها في الاقليم . وهي تشكل احدى الضياع الست التي اكتسبتها الحكومة والتي أسندت ادارتها وتنميتها كوحدات زراعية وسكنية الى هيئة تنمية الاراضي . وقد قسمت الاراضي الى حيازات صغيرة ولكنها اقتصادية تتراوح مساحة كل منها بين هكتارين وثلاثة هكتارات ،وتؤجر للمزارعين لفترة ٢٠ سنة . وفي نهاية هذه المدة ،اذا كان المزارع يستغل الاراضي استغلالا فعالا ، فانه يكتسب حق ملكيتها بدفع مبلغ ضئيل ، اذ أن رسوم ايجاره السنوية اتخذت شكل رهن يتم سداده طوال ٢٠ سنة .

٢٠٩- وأتيح للبعثة أن تقابل بصفة غير رسمية أحد المزارعين الذين تأثرت حيازاتهم من جراء اعادة تنظيم الوحدات ، وكذلك مقابلة أعضاء اللجنة المختصة بتوزيع الوحدات .

سين - الاجتماع العام

٢١٠- عقد اجتماع عام في بليموث مساء يوم ٢٧ آب/ أغسطس ، تحت رعاية نقابة خريجي مونتسيرات وادارة التعليم خارج الحرم الجامعي في جامعة جزر الهند الغربية . وحضر هذا الاجتماع ١٥٩ شخصا وقام السيد ج . باس ،الذى ترأس الاجتماع ،بتقديم أعضاء البعثة الى الحاضرين ، وشرح لهم ولايتها . وذكر أن النقاش سيدور حول حسنات ومساوئ الاستقلال ، وطلب من المتحدثين مراعاة الوضوح والصراحة في كلماتهم . وقال انه يحق لكل متكلم أن يتحدث لمدة ثلاث دقائق وان الحاكم سيقوم ، في نهاية النقاش بعرض موقف المملكة المتحدة .

٢١١- وقال المتحدث الأول انه نظرا للتكاليف لايتصور أن تستقل مونتسيرات بمفردها ،وانما يمكن ان يتم ذلك بالاشتراك مع اقليم آخر . وأضاف قائلا ان من واجب المملكة المتحدة تدريب الشعب لتقلّد مهام الحكم ، خاصة في الخدمة المدنية ؛ واستدرك قائلا انه لم يبذل جهد كاف حتى الآن في هذا الصدد .

٢١٢- وتساءل المتحدث الثاني عما اذا كانت اللجنة الخاصة ،بعد أن حققت الاستقلال لأقاليم عديدة في العشرين سنة الماضية ، تتابع التقدم الذى تحرزه الدول المستقلة حديثا . فأوضح رئيس البعثة أن أى اقليم يحصل على استقلاله يصبح خارج المواضيع التي تبحثها اللجنة .

٢١٣- وأشار المتحدث التالي الى عدم الاستقرار السائد في دول البحر الكاريبي التي استقلّت حديثا ، وخاصة عدم الاستقرار الاقتصادى ،وتساءل عن ماهية الشروط المسبّقة للاستقلال أو المكونات الملائمة للاستقلال . فأجاب الرئيس بأن مايجرى في دولة مستقلة هو مسؤولية شعب هذا البلد ، وأن على هذا الشعب أن يتحمل مسؤولية تصرفاته . وقال ان عدم الاستقرار ليس نتيجة لتغيير المركز وانما نتيجة كيفية الاستفادة من تغيير المركز .

٢١٤- وأثار المتكلم التالي مسألة حقوق الانسان قائلا ان الموارد البشرية ،وهي الموارد الطبيعية الوحيدة في مونتسيرات ، تدمّر في بلاد مستقلة عديدة . وأضاف قائلا ان الاعضاء

٢٠٣ - وبالنسبة للماشية قال السيد مايكل انه يوجد قطيع عدده ٣ ٠٠٠ رأس تملك الحكومة منها قطيع نواة عدده ١ ٠٠٠ رأس لأغراض الوراثة . وذكر أن هناك بضع مئات من الحيوانات على أراض مستأجرة وأن نفقات الرعي منخفضة . وبين السكان المحليين لا تزال كمية القطيع أهم من نوعيته . ويقوم بتقديم الخدمات البيطرية ، بالمجان مسؤول بيطري واثنان من المساعدين . ومعظم الأعمال التي تجرى وقائية .

٢٠٤ - وسأل أحد أعضاء البعثة ، بعد ملاحظته لصعوبة جذب الأهالي الى الزراعة ، عن البرامج أو الحوافز المقدمة في هذا الشأن ووفقا لما ذكره السيد مايكل هناك وسائل تشجيعية شتى منها : (أ) اعطاء حيازات ايجارية أو حيازات مجانية لمستخدمي الأراضي ؛ (ب) خدمات جرارات مدعومة يدفع المزارع في اطارها ١٤٠ من دولارات شرق الكاريبي لحرث وتقليب وتسوية ٤٠ مترا مربعا بدلا من التكلفة الحقيقية التي تبلغ ٢٥٠ من دولارات شرق الكاريبي ؛ (ج) خدمات مدعومة لتوريد الشتلات ؛ (د) خدمات مدعومة لرش المحاصيل ؛ (هـ) استخدام البرامج الاذاعية لتشجيع الشباب على العمل في الزراعة . ويظهر هذا البرنامج الآن علامات نجاح ، وقد تقدم مؤخرا كثير من الأهالي تحت سن ٢٥ بطلبات .

٢٠٥ - وعن مسألة الاسكان وما اذا كانت الاحتياجات الاسكانية للاقليم قد غطيت ، قال السيد اوزبورن ان هناك حاجة أكبر بين فئة ذوى الدخل المنخفض وانه يجرى النظر في الاسكان القائم على الجهود الذاتية المعانة . ولا تستطيع سوى فئة محدودة التقدم بطلبات الى النظم الثلاثة المستخدمة حاليا والتي بموجبها : (أ) تقدم الحكومة المواد ويقدم الفرد العمالة ؛ (ب) تبني الحكومة هيكل المنزل بما في ذلك الحمام ، وتبيعه الى الفرد الذى يقوم باكماله ؛ (ج) تبني الحكومة المنزل بكامله وتبيعه للفرد . وأضاف قائلا ان ارتفاع تكاليف البناء أسرع من الزيادات العادية في المرتبات . وذكر أن الأرض المقدمة من الحكومة أرخص وأنها يمكن ، اذا ما استخدمت في انشاءات أكبر نطاقا ، أن تؤدى الى تخفيض التكاليف العامة ، اذ تستطيع الحكومة الاستفادة من الشراء بمساحات كبيرة وأحيانا من استيراد المواد بدون رسوم جمركية . وأضاف قائلا ان هناك بعض الانشاءات الاسكانية على أراض خاصة .

٢٠٦ - وطرح سؤال عن معدلات التضخم والسيطرة على الأسعار فقال السيد تويت ان هذا يسير طبقا لنسبة مئوية للأرباح على تكاليف السلعة بعد تغريفها وان التفتيش بانتظام مهم في هذا الشأن . وأضاف قائلا ان سعر الأسماك واللحوم لا يخضع للمراقبة وان أسعار البيع بالتجزئة لا تزال معقولة . وذكر أنه لا يوجد دعم للأصناف الأساسية .

٢٠٧ - وتساءل رئيس البعثة عما يمكن عمله لتغيير الاختلال في التبادل التجارى . اذ بلغت الواردات نحو ٣٠ ٠٠٠ طن مترى بينما لم تزد الصادرات على ٢ ٠٠٠ طن مترى . وأجاب السيد اوزبورن بأن الواردات تتألف أساسا من مواد البناء والأجهزة المنزلية والوقود وكمية صغيرة من الأغذية . وتتألف الصادرات أساسا من سلع منسوجة خفيفة وحقائب من البلاستيك والبوليثيلين . كما تنتج بعض التذكارات من الخشب والجلود .

٢٢١- وفيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان التي أثارها أحد المتكلمين ، قال رئيس الوزراء انه لم يعرف أبدا أى حكومة في مونتسيرات تتدخل في حقوق الانسان ،فالسيادة في مونتسيرات للقانون ومامن أحد لاتطوله المحاكم . وعلى أى حال فان شعب مونتسيرات لن يسمح لأحد بأن يمتهن حقوق الانسان التي يتمتع بها .

٢٢٢- وأكد الرئيس أن حكومة صاحبة الجلالة هي التي دعت البعثة الى زيارة الاقليم ، ولكن الحكومة المحلية هي التي وفرت جميع التسهيلات .

٢٢٣- وقال مواطن من المملكة المتحدة انه ينبغي للمملكة المتحدة أن تقدم المزيد من المعونة الى مونتسيرات .

٢٢٤- وكان المتحدث التالي من أهالي مونتسيرات الذين يعيشون في المملكة المتحدة وتساءل عن الهيئة التي تقوم في الامم المتحدة بتتبّع الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المستقلة حديثا . وأجاب الرئيس بأن لجانا عديدة تتابع جوانبا مختلفة . وساق على سبيل المثال لجنة حقوق الانسان . وأضاف قائلا انه يمكن للبلدان التى تعاني مصاعب اقتصادية خطيرة أن تطلب المساعدة من منظومة الامم المتحدة .

٢٢٥- وقال المتحدث التالي انه ينبغي للجنة السعي للتعرّف على آراء الشباب في مونتسيرات اذ أن آراء الكبار قد تحددت بتجربتهم .

٢٢٦- وقال المتحدث التالي انه عاش ٢٠ عاما في مونتسيرات وانه من مواطنى المملكة المتحدة ومونتسيرات في نفس الوقت . وقال انه سيشعر بالأسف اذا لم يعد بامكان شعب مونتسيرات التطلّع الى المملكة .

٢٢٧- وأعرب المتحدث التالي عن استيائه لأن بامكان أهالي مونتسيرات السفر الى كندا دون الحصول على تأشيرة سفر ، ولكن يتعين عليهم ، بغية الذهاب الى المملكة المتحدة بوصفهم رعايا بريطانيين ، ان يحصلوا على تأشيرة وأن يثبتوا أن لديهم مالا كافيا لاقامتهم هناك . وبالرغم من التحسينات التي طرأت على التعليم ، يتعين على أهالي مونتسيرات مغادرة بلادهم ليحصلوا على وظائف في الخارج مما يفسح المجال أمام مواطني المملكة المتحدة للعمل في مونتسيرات . وقال ان هذا يشكل ، في رأيه ، انتهاكا لحقوق الانسان .

٢٢٨- وأيد متحدث آخر الآراء التي سبق الاعراب عنها بشأن الحاجة الى التثقيف السياسي وتنمية العزة الوطنية . وقال انه يعتقد ان السياسيين هم المسؤولون عن هذا النقص ، وان السيد فرغوس رئيس المجلس التشريعي قد بذل جهودا تستحق الثناء لتثقيف الشعب بشأن الاستقلال وانه ينبغي للحكومة مواصلة هذه الجهود . وأضاف قائلا انه ينبغي لمونتسيرات أن تقدم على وضع دستور أكثر تقدما اذ أن مونتسيرات تعتمد الآن على المملكة المتحدة في تقرير أفضل وسائل رعاية مصالحها .

المنتخبين بمجلس مونتسيرات التشريعي لا يعبأون بحقوق الانسان وانهم سيواصلون امتهان حقوق الانسان بعد الاستقلال ، خاصة حقوق الانسان المملوكة لمن لا يؤيدونهم .

٢١٥- ووافق المتحدث التالي على الرأى القائل بأن الموارد البشرية هي الموارد الطبيعية الوحيدة في مونتسيرات . وأضاف قائلا ان من حق الشعب البت في مسألة الاستقلال السياسي واضعا في اعتباره الظروف الاقتصادية الراهنة في مونتسيرات ، وخاصة افتقارها الى الموارد ، وان تكن هناك امكانية النفط البحرى والطاقة الحرارية الارضية ، الخ . وقال ان الوصول الى مرحلة الدولة يمثل خطوة في طريق النضوج وانه من مصلحة مونتسيرات السير قدما .

٢١٦- وسألت الآنسة فيرين توماس الأمينة العامة لاتحاد العمال المتحدين في مونتسيرات البعثة عن النتائج التي توصلت اليها في ضوء المناقشات التي اجرتها وسألت عما اذا كان الشعب يريد الاستقلال الاقتصادى قبل الاستقلال السياسي أو يريد كليهما في وقت واحد . فأجاب الرئيس بأنه صادف كل وجهات النظر . وأنه لا يريد مناقشة هذه الآراء لئلا يؤثر على الجمهور .

٢١٧- وقال المتحدث التالي السيد روميو انه يبدو أن هناك " حمّى سياسية" في الجو . فالجميع يبغون الاستقلال ولكنهم لا يعرفون ماهو الى أن يجدوا أنفسهم قد حصلوا عليه . وقال ان مونتسيرات ليست لديها موارد ، وان عدد السكان ليس كافيا ، والزراعة ، التي يجب أن تكون عماد الاقتصاد ، أقل من المستوى اللائق وانه لا توجد أسواق لتصريف حاصلات مونتسيرات الزراعية لأن جميع البلدان في المنطقة تنتج نفس الحاصلات ، وحتى السياحة في حالة سيئة نظرا لعدم وجود خطوط دولية تربط مونتسيرات بالعالم الخارجي . وقال ان حصول مونتسيرات على الاستقلال الآن سيكون عملا انتحاريا ، وان استقلالها قد يكون مناسبا فيما بعد .

٢١٨- وتساءل المتحدث التالي عن الكيفية التي يمكن بها للشعب العمل من اجل الاستقلال في حين انه لا يعرف معناه . وأضاف قائلا ان معنى الاستقلال يختلف باختلاف الأشخاص.

٢١٩- وقال متحدث آخر ان المملكة المتحدة قد دعت البعثة الى زيارة مونتسيرات للتحقق من الحالة وان التقارير عن مونتسيرات ربما تكتب محليا . وقال انه يريد معرفة التقارير التي أرسلها الحاكم ورئيس الوزراء ، وكذلك معرفة سبب ايفاد البعثة الى مونتسيرات . وأعرب الرئيس عن استعداده لأن يرسل الى المتحدث نسخا من ورقة العمل السنوية التي تعدّها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن مونتسيرات .

٢٢٠- وفي هذه اللحظة طلب رئيس الوزراء الكلمة . فأكد أن حكومته لم تدع البعثة الى زيارة مونتسيرات لمناقشة موضوع الاستقلال . وانما كان مجئ البعثة نتيجة للاتفاق بين الأمم المتحدة والمملكة المتحدة بشأن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقال انه يود أن يوضح وجود نوعين من الاستقلال . الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادى . وفى حين ان الاستقلال يضفي على البلد الذى يحصل عليه مكانة ، فان الاستقلال يتعين ، في رأيه ، أن يكون استقلالا حقيقيا . ويلزم تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية كيلا تعاني مونتسيرات كما عانى غيرها عندما يجئ الاستقلال السياسي .

ثالثا ـ المناقشات التي أجريت في لندن

ألف ـ الاجتماع بالسيد كرانلي أونزلو ، وزير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، والمسؤولين الآخرين

٢٣٨ـ في الساعة العاشرة والنصف من صباح ٧ أيلول/سبتمبر، اجتمعت البعثة بالسيد أونزلو ومسؤولين آخرين . ورحب السيد أونزلو بالبعثة وقال انه يود أن يستمع الى الانطباعات العامة التي كونتها البعثة بعد زيارتها لمونتسيرات . وستجرى المناقشات الموضوعية في اجتماع لاحق .

٢٣٩ـ وشكر رئيس اللجنة وزير الدولة على ترحيبه وأعرب عن التقدير باسم اللجنة الخاصة وبالنيابة عن البعثة للدعوة التي وجهتها حكومة صاحبة الجلالة لزيارة مونتسيرات . وقال ان العلاقات بين اللجنة الخاصة والمملكة المتحدة طيبة ويشهد بذلك التعاون القائم بينهما الذى تعد البعثة الزائرة الحالية مثالا له ، وأضاف أن مونتسيرات ليست حالة صعبة من حالات انهاء الاستعمار ، فهي مماثلة لحالة جزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر تركس وكايكوس ، من حيث الحجم والموقع الجغرافي وصغر عدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة . ويرى شعب مونتسيرات الحاجة الى تنمية الموارد الاقتصادية الأخرى بهدف تمكينهم من مواصلة مسيرتهم في فترة ما بعد الاستقلال دون مواجهة صعوبات مثل بعض من جيرانهم .

٢٤٠ـ واتفق السيد أونزلو مع الرئيس على أن العلاقات بين المملكة المتحدة واللجنة الخاصة طيبة؛ ثم طلب من زملائه أن يعلقوا على حالة الأقاليم الأخرى التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا في منطقة البحر الكاريبي .

٢٤١ـ وقال السيد جون إدوارد ز ، رئيس دائرة جزر الهند الغربية والمحيط الأطلسي في وزارة الخارجية والكمنولث ، ان المملكة المتحدة تود أن تأخذ في الاعتبار رغبات شعوب الأقاليم؛ فقد قال شعب جزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية، لبعثات الأمم المتحدة الزائرة ، انه ليس مستعدا للتحرك نحو الاستقلال ، على الرغم من أن لجزر كايمان من الناحية الاقتصادية دخل فردى أعلى من المملكة المتحدة .

٢٤٢ـ وفيما يتعلق بجزر تركس وكايكوس ، قال انه يتم تحقيق بعض التقدم في التنمية الاقتصادية، وقد قدمت أموال اضافية لتطوير مطار بروفدينساليس ، وتم استثمار مبلغ كبير في السياحة؛ وهذا كله يمثل بداية لقاعدة اقتصادية يمكن للشعب انطلاقا منها أن يقرر مستقبله .

٢٤٣ـ وأشار السيد أونزلو مرة أخرى الى مونتسيرات فقال انه يشعر بالسرور لأن البعثة كانت ناجحة ومفيدة . وأعلن أن مونتسيرات بلغت مستوى عاليا من الحكم الذاتي الداخلي ، وأن المرحلة التالية ستكون الانطلاق الى الاستقلال عندما يعرب الشعب عن رغبته فيه . ولكنه قال انه قد فهم أن الشعب لم يعرب بعد عن مثل هذه الرغبة وربما يكون ذلك مرتبطا بالانجاز الاقتصادى ، كما هو الأمر في حالة كزر كايمان ، وبالأمن الخارجي .

٢٢٩- وأعطيت الكلمة للسيد جون دبلن عضو المجلس التشريعي فقال انه يأسف لأن الشباب لم يعربوا عن آرائهم في الاجتماع ،وانه يعتقد أن آراء الشباب تختلف عن الآراء التي أعرب عنها حتى تلك اللحظة ، كما يرى أن بعض الموظفين المدنيين لا يعربون عن معتقداتهم الحقيقية . وقال انه ينبغي اتخاذ خطوة ايجابية لتحقيق الاستقلال خلال ثلاث سنوات ، وان الثقة بالنفس ضرورية ،وان بامكان أهالي مونتسيرات شغل جميع المراكز ابتداء من منصب الحاكم الى أقل المراكز . وأضاف قائلا انه يحترم كل ماقام به الحاكم ، ولكن الحكومة سمحت للموقف بأن يتدهور الى نقطة فقدت عندها سيطرتها الحقيقية على الأمور .

٢٣٠- وقال المتحدثان التاليان ان بامكان مونتسيرات أن تكون مستقلة ،ولكنهما تساءلا ، نظرا لعدم وجود صناعة ،عن المصادر الممكنةلتمويل التمثيل فيما وراء البحار . فهذه أمور تحتاج الى تحضير وتوفير الأموال .

٢٣١- وقالت سيدة شابة انها ، نظرا لحالة اقتصاد مونتسيرات - فالواردات أكبر من الصادرات ،والسياحة منخفضة ، والزراعة قطاع متخلف - لا تتصور الكيفية التي يمكن بها لمونتسيرات مواجهة التحديات .

٢٣٢- وخاطب رئيس الوزراء الاجتماع مرة ثانية ، فقال ان بعض العالمين بحقيقة الأمور لم يكونوا صادقين عندما تحدثوا عن مسألة المناصب العليا التي يتقلدها الاجانب . وأضاف قائلا ان حكومته ملتزمة بتوظيف مواطنيها ، ولكن المرتبات ليست مغرية لدرجة كافية .

٢٣٣- وقال متحدث آخر (وهو رستفاراني) انه لا يمكن ان يتواجد الاستقلال دون تواجد المحبة والثقة .

٢٣٤- وقال المتحدثان التاليان ان هناك بلبلة في أذهان الناس حول معنى الاستقلال . ورأى أحدهما انه ينبغي تحديد الاهداف لكي يكون الاقليم على استعداد للاستقلال اذا ما أجبر عليه . وتساءل المتحدث الآخر عن الاسباب التي تدعو الامم المتحدة الى أن تقول لمونتسيرات انه يجب عليها الحصول على الاستقلال .

٢٣٥- وكان هناك متحدثان من دولتين من الدول المستقلة في منطقة الكاريبي ،حثّا الاهالي على الثقة قائلين ان لكل دولة مشاكلها وان الحل يكمن في العمل الشاق .

٢٣٦- وشدّد المتحدثون الثلاثة التالون على تنمية اقتصاد الاقليم . وقالوا ان مونتسيرات تتمتع بحكم ذاتي داخلي كامل وان زخارف الاستقلال لن تحقق الاستقرار الاقتصادي . وأوضحوا ان الارتباط مع المملكة المتحدة لا ينفي وجود الحكم الذاتي .

٢٣٧- وطلب السيد باس من الحساكم ان يبين موقف الدولة القائمة بالادارة . فقال الحاكم ان للشعب ان يختار الاستقلال اذا أراد ذلك ، وان المملكة المتحدة تؤيد حق تقرير المصير للجميع في الكمنولث كما قال ان المملكة المتحدة ستساعد على تنمية اقتصاد مونتسيرات لكي تتمكن من الاختيار . وأضاف قائلا ان بامكان الاهالي دائما ،اذا أحسوا بالاستياء من الوضع الراهن أن يتقدموا باحتجاجات الى حكومة صاحبة الجلالة .

٢٥٠- وقال السيد أونزلو ان التهديدات للوحدة الاقليمية بعد الاستقلال تثير قلق الحكومة البريطانية . وهي ترى حاجة أن اتخاذ بعض الاجراءات لتطوير نظام أمن جماعي في منطقة البحر الكاريبي . وتعمل على دراسة الأمر مع حكومات الكومنولث وكندا وبلدان منطقة البحر الكاريبي . وأضاف أن مزيدا من المناقشات ستجرى بعد الزيارة التي سيقوم بها هو شخصيا للمنطقة في وقت لاحق من عام ١٩٨٢ .

باء - الاجتماع بالمسؤولين في وزارة الخارجية والكومنولث

٢٥١- في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم ذاته عقدت البعثة جلسة عمل مع الموظفين التاليين: السيد ك . س . ر. فيفارد وكيل وزارة الخارجية والكومنولث ، والسيد جون إدوارد ز رئيس دائرة جزر الهند الغربية والمحيط الأطلسي ، والسيد والتر والاس رئيس قسم الأقاليم التابعة ، في جزر الهند الغربية والمحيط الأطلسي ، والسادة ريتشارد فيليبس ، وجون روبينز ومايكل ماكلي من بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة .

٢٥٢- وبناء على طلب من السيد فيفارد ، قدم السيد إدوارد ز ملخصا للمناقشات التي جرت مع وزير الدولة (انظر الفقرات من ٢٣٨ الى ٢٥٠ أعلاه) .

٢٥٣- وأعلن رئيس البعثة بعد ذلك أنه يشعر بالارتياح وهو يناقش الحالة في مونتسيرات؛ ذلك أنه رغم صغر حجم الاقليم وقلة عدد سكانه ، وضآلة موارده الطبيعية، فقد ترك حماس الشعب هناك وطموحه واحساسه الواقعي انطباعا طيبا في نفس البعثة ، فالشعب لديه احساس واضح بماهية امكانياته ، واهتمامه الرئيسي ينصب على الاقتصاد . وأضاف أن البعثة ترى أن المرحلة الدستورية والسياسية التي ينبغي بلوغها قبل الاستقلال التام هي مسألة قابلة للمناقشة بين المملكة المتحدة وحكومة مونتسيرات ، غير أن هناك وعيا لدى السكان بأن الاستقلال حتمي ، ولكن المطلوب قبل بلوغه توفير أساس اقتصادي مستقر . ولهذا فانهم ينظرون الى مشروع ليتل باي والى توسيع واعادة تسوية مدرج المطار والى التحسينات في المرفأ والميناء، بوصفها أمورا لا غنى عنها . وأضاف أن البعثة شعرت بأن هذه التطورات مشروعة ولهذا فقد قدمت للوزير الأول تأييدها الأدبي في مناقشاته مع الدولة القائمة بالادارة بشأن هذه المسائل . وأعلن عن أمل البعثة في أن تولي المملكة المتحدة اهتماما خاصا لمشروع ليتل باي؛ لأن شعب مونتسيرات يستحق هذا الاهتمام نظرا الى كونه شعبا يتفانى في عمله ويبدي تصميما على الانجاز ، وقد ظهرت قدرته على العمل في نجاحه في الاستفادة من المعونة المالية قبل سنتين من الموعد المقرر لانتهائها ومن خلال سيطرته على التضخم .

٢٥٤- وفيما يتعلق بمشروع ليتل باي، قال ممثل الدولة القائمة بالادارة ان وجهة النظر الرسمية تتمثل في أن المستثمر الرئيسي ينبغي أن يكون من القطاع الخاص ، على أن توجه المساعدة التي تقدمها المملكة المتحدة نحو اقامة الهياكل الأساسية ، وتتفق المملكة المتحدة مع رئيس البعثة بأن مونتسيرات قد أحرزت تقدما اقتصاديا كبيرا فيما يتعلق بالمعونة الممنوحة لها وفي الحد من التضخم .

٢٤٤- أما من حيث المساعدة الاقتصادية، فقال السيد أونزلو ان المبالغ التي تقدم لمونتسيرات ظلت تزداد رغم أن المعونة الخارجية قد انخفضت بصفة عامة . ولن يكون من السهل أن تستوعب مونتسيرات المزيد من الأموال للمشاريع العادية . وبالنسبة الى مسألة مشروع ليتل باى، فقال انه كان هناك حديث عن الحاجة الى تمويل على نطاق واسع ، ولكن على المملكة المتحدة أن تقيم قابلية المشروع للبقاء بالنسبة الى الحالة الاقتصادية الدولية . ثم أضاف قائلا ان السياحة، اذا قورنت بالموارد التي يجرى تحويلها اليها لم تأت بعائدات مناسبة حتى هذا الوقت ؛ وستحتاج المملكة المتحدة الى ضمان أن الأموال التي يدفعها مكلفوها توجه الى القنوات الملائمة غير أنها سوف تتأثر بالأموال الخاصة التي تضاهي استثماراتها ، ولكنه لن يكون من الحكمة الاستثمار بكثافة في مشروع لن يكفل للاقليم القدرة على البقاء الاقتصادى .

٢٤٥- وقال رئيس البعثة ان حكومة مونتسيرات قد أولت أهمية كبيرة لمشروع ليتل باى ، وكذلك لاعادة تسوية المدرج وادخال تحسينات على الميناء . وهذه تطلعات مشروعة اذا نظر اليها من زاوية بلد يسعى الى نيل الاستقلال بقاعدة اقتصادية متينه ، فالزراعة في مونتسيرات ليست بالقوة الكافية لتوفير هذه القاعدة؛ ولذلك فان هذه المشاريع ستوفر الأساس لتنمية سياحية يمكن أن تجعل مونتسيرات قادرة على التنافس الى حد بعيد في المنطقة .

٢٤٦- وصرح السيد أونسلو بأن عدم احراز تقدم في " ليتل باى " يجب ألا يعتبر عقبة تعيق الطريق الى الاستقلال . فاذا كان المشروع سليما من الناحية الاقتصادية، واذا تمكن من اجتذاب مستثمرين آخرين ، فان المملكة المتحدة ستنظر فيه بعناية فائقة . وأعلن أنه ليس لديه أى اعتراض على مشروع ليتل باى من الناحية السياسية؛ بل ان اهتمامه الأكبر ينصب على قابلية المشروع للاستمرار من الناحية الاقتصادية .

٢٤٧- وتحدث السيد إدوارد فأضاف الى ذلك قوله ان أغلب شواطئ مونتسيرات من الرمل الأسود وهي ليست جذابة جدا ؛ وان خليج ليتل باى هو الشاطئ الوحيد ذو الرمل الأبيض الذى يمكن الوصول اليه ، وعلى ذلك يجب ايلاء العناية في تنمية تلك المنطقة بأكثر الطرق نفعا وفائدة ، ولا بد من التركيز على السياح الأكثر رفاها وسعة وسيلة في هذا الوقت من الانكماش الاقتصادى الدولي ، وانه كلما أمكن الحصول على مزيد من الاستثمارات الخاصة، كان ذلك أفضل .

٢٤٨- ثم سأل السيد أونزلو عما وجدته البعثة فيما يتعلق بالحالة السياسية وبالاستقلال . وقال انه عندما يعرب شعب مونتسيرات عن رغبته في ذلك ، فان الحكومة البريطانية ستنقله اليه بطريقة دستورية .

٢٤٩- ورد الرئيس بأن الشعب يشعر بالحاجة الى مرحلة دستورية انتقالية بين الوضع الراهن والاستقلال . وقد قالت اللجنة في توصياتها انه يتعين ترك ذلك للدولة القائمة بالادارة والحكومة المحلية كي تتفاوضا بشأنه . كذلك وجدت البعثة مخاوف فيما يتعلق بالأمن وهي تتساءل عن التدابير التي يمكن أن تتم في هذا الصدد .

لسنوات عديدة ، وليس لها حل سهل بسبب مشكلة وجود تلال في منطقة أرض المطار ، ولا يوجد هناك أي موقع آخر متاح . ولذلك فان زيادة طول المدرج لا بد من اعادة تسويته . وأضاف أن بناء مطار دولي سيكون باهظ التكاليف ، ومع ذلك فان وجوده لا يضمن خدمة منتظمة وعددا كبيرا من المسافرين ، كما حدث في سان كيتس ـ نيفيس . وما تحتاج اليه مونتسيرات هو خط جيد يربطها بأنتيغوا وهو ما يمكن أن يتحمله المدرج الحالي ، ويمكن أن يستقبل طائرة مروحية تربينية من طراز HS-748 تحمل ٤٨ راكبا .

٢٥٩ـ وسئل عما اذا كان وجود مدرج أطول سيسهل التنمية الاقتصادية بجعل تصدير السلع أسهل ، نظرا الى ما يقوم به حاليا من عدم توازن بين الواردات والصادرات ، فقال ممثل الدولة القائمة بالادارة ان المشكلة ليست ذات علاقة بالنقل بل هي مشكلة انتاج ، كذلك فان عدم كفاية خدمات النقل البحرى تعتبر مشكلة اقليمية . وفيما يتعلق بمونتسيرات ، فان المشكلة ليست متمثلة في أن عدم وجود تسهيلات ميناء أو مطار ستقيد التنمية ، فمضاعفة المدرج لكي يستقبل الطائرات النفاثة من طراز دى ، س ـ ٩ سيعني تنافسا على الأموال بين مختلف المشاريع ، وقد يأخذ الأموال من مشاريع أخرى يمكن أن توفر عائدات اقتصادية فورية أكبر . وانها اذا مسألة أولويات كما أنه لم يتخذ بعد قرار حاسم بشأن المدرج .

٢٦٠ـ وأضاف مسؤول آخر أن المدرج المحدود لا يعيق تنمية قطاع السياحة؛ ففي حالة جزر فيرجن البريطانية، كانت الصعوبة في الوصول اليها السبب الذى اجتذب بعض السياح الى الجزر .

٢٦١ـ وفيما يتعلق بالجوانب الدستورية والسياسية ، قال ممثل الدولة القائمة بالادارة ان مونتسيرات في مرحلة دستورية متقدمة للغاية ؛ وليس هناك امكانية للمزيد من التقدم حتى يتم اتخاذ قرار بالتحرك نحو الاستقلال ، وعلى وزير الدولة بالمملكة المتحدة الذى يتحمل المسؤولية النهائية بالنسبة للشؤون الخارجية للاقليم ، وعن الأمن الخارجي والداخلي ، أن يضمن أنه سيتم الوفاء بتلك المسؤوليات .

٢٦٢ـ ومضى قائلا ان التحرك المقبل لمونتسيرات ينبغي أن يكون نحو الاستقلال ؛ فهي متقدمة عن غيرها من الأقاليم في منطقة البحر الكاريبي لأن الحاكم فيها ملزم بقبول مشورة المجلس التنفيذى ، وهو ما لا يتم في حالة الأقاليم التابعة الأخرى . أما مشكلة التثقيف السياسي فمتروكة للحكومة المحلية والأحزاب السياسية . وفي هذا الصدد ، ساعدت زيارة البعثة في حفز مناقشة جميع القضايا . وكانت مونتسيرات قد عقدت قبل عامين حلقة دراسية عن الاستقلال وما يترتب عليه ، وهي المرة الأولى التي تصرف بها اقليم تابع على هذا النحو بناء على مبادرة منه .

٢٦٣ـ وفيما يتعلق بالتنمية الزراعية، قال رئيس البعثة ان مستوى الواردات مرتفع للغاية؛ وفي الماضي لم تكن مونتسيرات تركز على الصادرات الزراعية، وعليه فانها ان لم تخطط لذلك في المستقبل سيظل مستوى الانتاج فيها متدنيا . وقد شعرت البعثة أن المحاصيل النقدية ينبغي تنميتها ، رغم أنه يتعين اجراء دراسة متأنية لنوع المحاصيل حتي يتم تجنب المنافسة مع جيران مونتسيرات .

٢٦٤ـ وأشار ممثل الدولة القائمة بالادارة الى أنه بالرغم من أن المملكة المتحدة قد أعطت على الدوام

وقد قدمت لها المملكة المتحدة أيضا مبالغ كافية للمعونة الانمائية . وسوف تزاد في السنة المالية ١٩٨٣-١٩٨٤ ، بنسبة ٢٠ في المائة عن المعونة المقدمة في السنة المالية ١٩٨٢-١٩٨٣ رغم الانخفاض الحاد في برنامج المملكة المتحدة للمعونات . وهناك حاجة الى مستثمر خاص يتولى مشروع ليتل باى في هذا الوقت الذى يتميز بانكماش اقتصادى عالمي ولا سيما فيما يتعلق بصناعة السياحة . والهدف المنشود أكثر من فيره هو وجود مستثمر خاص يظهر التزامه بالمشروع باستثمار أكبر مبلغ ممكن فيه . وستساهم المملكة المتحدة في اقامة الهياكل الأساسية للمشروع، ولكن مساهمتها ستجئ بصورة أساسية لتضييق الفجوة عند اقتراب المستثمر وحكومة الاقليم من التوصل الى اتفاق . وقد توفر المملكة المتحدة امدادات المياه أو تقوم بشق طريق الى الموقع أو بمده بالكهرباء . وأورد ممثل المملكة المتحدة كمثال حالة جزر تركس وكايكوس حيث تطلب مشروع نادى " ميد يترانيه " تطوير المطار في بروفد نسيالس . وبما أن مشروع ليتل باى هو مفتاح كل استثمار سياحي في مونتسيرات، يصبح تنفيذه على الوجه الصحيح أمرا هاما .

٢٥٥- وتساءل رئيس البعثة عما اذا كان العثور على مستثمر متروكا لتقدير حكومة مونتسيرات . وكان الرد أنه متروك بصفة أساسية لحكومة مونتسيرات ولكن حكومة المملكة المتحدة على استعداد لمساعدتها في ذلك ، وهناك أيضا امكانية العثور على مستثمر من خلال لجنة جزر الهند الغربية أو من خلال البنوك التجارية في لندن ، وقد اقتربت دراسة الجدوى من الاكتمال . وقدمت الى الوزير الأول لمناقشتها مع أى مستثمر محتمل . ولا يمكن للمملكة المتحدة أن تسمح للوزير الأول في المفاوضات بأن يذهب الى المستثمر ويقول له ان المملكة المتحدة ستساند أى شيء يتم التفاوض بشأنه ؛ ولكنها مضطرة، بدلا من ذلك ، الى تعزيز مركز المساومة للوزير الأول ازاء المستثمر . وباتخاذ مثل هذا الموقف ، تمنح المملكة المتحدة ، الى حد ما ، الوزير الأول مزيدا من القوة . وقال ان استعداد المملكة المتحدة للمضي قدما على هذا الأساس ليس موضع شك على الاطلاق .

٢٥٦- وسئل الممثل عما اذا كان في الامكان تقدير مساهمة المملكة المتحدة كنسبة مئوية من مجموع الأموال المطلوبة، فقال انه لا يمكن تحديدها ؛ فالمساهمة ستكون فقط في بناء الهياكل الأساسية؛ فمن حيث المبدأ ستكون المملكة المتحدة على استعداد للنظر في شق طريق أو تمديد شبكة مياه أو كهرباء ، غير أن هذا سيتوقف على المشروع الفعلي الذى يتم اختياره . وأعلن الممثل أن لدى السيد نيل مارتن وزير التنمية لما وراء البحار آراء واضحة للغاية بشأن هذا المشروع، وهو يعتقد أنه يتعين على المستثمر الخاص أن يستثمر فيه أكبر قدر ممكن .

٢٥٧- وردا على طلب بشأن ايراد أمثلة للمشاريع المماثلة، أشار ممثلو المملكة المتحدة الى المشاريع في جزر تركس وكايكوس وأنغيلا (حيث توجد مشاريع متعددة) وأنتيغوا . وقالوا ان هذا هو سجل للمملكة المتحدة في الجزر الأخرى وهو يثبت رغبتها في المساعدة .

٢٥٨- وسألت البعثة عن الأولوية التي تعطيها المملكة المتحدة لمطار مونتسيرات ، باعتباره أحد الهياكل الأساسية للتنمية . ورد ممثل الدولة القائمة بالادارة بقوله ان هذه المشكلة كانت مدار مناقشة

رابعا ـ الملاحظات والنتائج والتوصيات

ألف ـ التطور السياسي والدستوري

٢٦٦ ـ خرجت اللجنة ، من الاجتماعات المعقودة بالاقليم ، بانطباع بأن السكان ككل يعتبرون الاستقلال أمرا حتميا ؛ بيد أن الشعب ، في هذه الظروف ، لا يعتقد أن الاقليم مستعد لنيل الاستقلال .

٢٦٧ ـ وأكدت جميع قطاعات السكان الحاجة الى الاعداد والتنمية في جميع المجالات .

٢٦٨ ـ ويوجد ادراك بالافتقار الى التربية السياسية وبأنه يجب بذل الجهود لمعالجة هذه الحالة وقد اختلفت الآراء بشأن تحديد الجهة التي تقع على عاتقها مسؤولية التربية السياسية : أهي الدولة القائمة بالادارة أم الحكومة المحلية أم الأحزاب السياسية .

٢٦٩ ـ وأبلغت بعض قطاعات المجتمع البعثة بأن مونتسيرات تبدو بصورة الاستقرار بسبب وضعها كاقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي ؛ وأن هذه الصورة ستتعرض للخطر لو تم الانتقال الى الاستقلال دون اعداد سليم .

٢٧٠ ـ وذهب الرأى كذلك الى أنه ينبغي التفاوض مع الدولة القائمة بالادارة بشأن اتخاذ خطوة دستورية مؤقتة من نوع ما الى الأمام ، صوب مرحلة وسط بين الوضع الدستورى الحالي والاستقلال التام . وهناك أمل في امكان شغل منصب الحاكم في هذه المرحلة المؤقتة بأحد الأهالي المحليين أو بأحد أبناء جزر الهند الغربية .

٢٧١ ـ وتكلم كثيرون معربين عن قلقهم إزاء عجز الدول القومية الصغيرة عن التكفل بالدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لتهديد خارجي في أثناء فترة ما بعد الاستقلال .

٢٧٢ ـ ولاحظت البعثة أن المعارضة غير ممثلة رسميا في البرلمان . وأبلغت البعثة بأنه جرى وضع نظام للوقوف على آراء المعارضة . وكان من رأى زعيم حزب المعارضة أن هذا النظام ، بالصورة التي يسير بها ، لا يخدم هدف اشراك المعارضة في المجلس التشريعي .

٢٧٣ ـ وأبلغ الحزبان السياسيان البعثة بأن مسألة الاستقلال لا يحتمل أن تكون قضية مطروحة في الانتخابات العامة القادمة ، رغم اتفاق الحزبين في أنه لا بد للشعب في النهاية من أن يحسم قضية الاستقلال .

٢٧٤ ـ وتود البعثة بالتالي أن توصي بما يلي :

(أ) ينبغي تكثيف التربية السياسية في مونتسيرات حتى تتم توعية الشعب تماما بالآثار المترتبة على الطريق الذى يختاره في ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال ؛

(ب) ينبغي ترك مسألة اتخاذ خطوة دستورية مؤقتة الى الأمام ، لتقدير الدولة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع الحكومة المحلية ؛

أولوية للزراعة ، فان المشكلة تتمثل في الحافز أكثر مما تتمثل في وجود الأراضي . وقال ان الأمـــر يتطلب تثقيف الشعب فيما يتعلق بأهمية وقيمة الزراعة في الاقتصـاد .

٢٦٥- وبالنسبة الى تطوير صـناعة صيد الأسماك ، أشير الى أن صيد السمـك ليس من الأعمـــال التقليدية في مونتسيرات ، والى أن هناك بالاضافة الى ذلك مشاكل الأسماك المسمّمـة والمياه غـــير المحميـة . ولاحظـت البعثة أن تراخيص قد منحت مؤخرا للسفن الأجنبية لصيد الأسماك في البحار العميقة وشعرت أنه يتعين ايجاد تدابير وسط لمساعدة صيادي الأسماك المحليين .

٢٨٣ - وأُعلمت البعثة أن الخدمات الصحية ، فيما يتعلق بالعناية الروتينية بالسكان ، مرضية بصفة عامة ، ويوجد مستشفى حديث حسن التجهيز في العاصمة ، كما يوجد ١٢ مركزا للعناية الصحية في جميع أنحاء الاقليم .

٢٨٤ - ويعمل في الخدمات الصحية الحكومية مسؤول طبي كبير وجراح وثلاثة مسؤولين طبيين اقليميين وكلهم من المغتربين . وأبلغت البعثة ، أثناء زيارتها للمستشفى ، بصعوبة تعيين موظفين طبيين محليين مؤهلين لأن الرواتب ليست مغرية ؛ غير أنه جرى الإعراب عن الأمل في معالجة هذه الحالة في المستقبل القريب .

٢٨٥ - وأُعلمت البعثة أن الخدمات الطبية الوقائية تغطي الأغلبية العظمى من السكان رغم أن المستشفى ينقصه المرافق اللازمة لعلاج حالات معينة .

٢٨٦ - وأُبلغت البعثة أن قطاع التعليم يتمتع بأولوية عالية في الميزانية العادية . وتتلقى وزارة التعليم والصحة والخدمات المجتمعية ٣٢ في المائة من مجموع الميزانية ، يخصص ما يقرب من نصفها للتعليم .

٢٨٧ - وتوجد بالاقليم ١٦ مدرسة ابتدائية ومدرستان ثانويتان متوسطتان ومدرسة ثانوية واحدة وكلية تقنية واحدة . ونسبة الالمام بالقراءة والكتابة ٩٢ في المائة تقريبا . ولا توجد لدى الحكومة برامج رسمية لمحو الأمية وان كانت مجموعات خاصة تقدم بعض البرامج .

٢٨٨ - والتعليم الابتدائي والثانوي في الاقليم مجاني وتقدم الحكومة منحا دراسية للتعليم العالي بالخارج . ولاحظت البعثة عدم وجود برامج محلية لتدريب المدرسين .

٢٨٩ - وأُبلغت البعثة بأن احتياجات السكان في قطاع الاسكان لا تلبّى بعد على نحو كاف . وفي هذا الصدد تتخذ الحكومة بعض التدابير المحددة مثل :

(أ) تقديم المواد اللازمة للأفراد الذين يوفّرون الأرض واليد العاملة ؛

(ب) بناء أساسات المنزل وهيكله وحمامه للمشترين الذين يقدمون اليد العاملة ؛

(ج) بناء منازل كاملة على قطع من الأرض وبيعها بأسعار منافسة .

٢٩٠ - وتود البعثة أن توصي بما يلي :

(أ) ينبغي بذل جهود أكبر لتنويع الاقتصاد ؛

(ب) ينبغي زيادة التأكيد على تنمية الهياكل الأساسية واجتذاب الاستثمار الرأسمالي وتشجيعه ؛

(ج) ينبغي تقديم المزيد من التشجيع للشباب من أجل الاشتغال بالزراعة ، عن طريق التعليم وتقديم الحوافز ؛

(د) ينبغي للدولة القائمة بالادارة ايلاء اهتمام ايجابي لتنمية المجمع السياحي في تل باى وتوسيع مدرج المطار ورفع مستوى المرافق المرفائية القائمة بالميناء نظرا لضرورة حمايتها من التعرض للضرر بفعل العواصف وذلك باضافة مرفأ عميق المياه ورصيف للسفن الجوّابة ؛

(ج) فيما يتعلق بإكساب البلد طابعها المحلي ودون إخلال بالأوضاع والترتيبات الدستورية، يجب بذل الجهود لضمان شغل مواطني مونتسيرات تدريجيا لما تبقى من المناصب الكبيرة في مجال الخدمة العامة؛

(د) ينبغي للدولة القائمة بالادارة أن توجه انتباه القيادة السياسية الى أداء واجبها في إشراب السكان الشعور بالعزة والشخصية القوميتين والثقة بالنفس.

باء - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٢٧٥ - لاحظت البعثة انتشار التهيب من نيل الاستقلال قبل التغلب على المشاكل السائدة. ويرجع هذا التهيّب أساسا الى نقص الموارد الطبيعية واليد العاملة المدربة والهياكل الأساسية المناسبة. وتتجاوز مستويات الواردات المنظورة الصادرات، على نحو كبير، ولذلك يتزايد باستمرار الاعتماد على المصادر الخارجية.

٢٧٦ - وأكد المسؤولون المحليون للبعثة الحاجة الى التنمية الاقتصادية. وبدا لهم، في هذا المضمار، أن القيام بعدد من المشروعات المحددة ضرورى لتأمين قدر كبير من مقومات البقاء الاقتصادى للاقليم في المستقبل القريب.

٢٧٧ - وفيما يتعلق بالتنمية الزراعية، قامت البعثة بزيارة المشروع الذى ترعاه الخدمات الاستشارية والتدريبية الكاريبية في مجال التنمية الزراعية الريفية في منطقة رايلي. وعرض هذا المشروع على البعثة بوصفه خطوة أولى من الحكومة المحلية لترشيد استخدام الأرض وتشجيع الشباب على الاشتغال بالزراعة.

٢٧٨ - ولاحظت البعثة وجود اهتمام ضئيل جدا بالمحاصيل النقدية. وترى البعثة أن أى برنامج مكثف للتنمية الزراعية يستبعد المحاصيل النقدية مصيره الفشل.

٢٧٩ - ولا يزال مستوى تنمية صيد الأسماك منخفضا جدا. وأبلغت البعثة بأنه نظرا لأن المياه المحيطة بالاقليم قد أفرط في استغلال مواردها السمكية، ولأن الاقليم ليس له جرف قارى، فلا يمكن صيد الأسماك الا في المياه العميقة. وقد بدأت الحكومة أخيرا منح السفن الأجنبية تراخيص لصيد الأسماك في المياه العميقة.

٢٨٠ - وقد زاد القطاع الصناعي، على صغره، نصيبه من الاقتصاد الشامل. وأتيحت الفرصة للبعثة لزيارة منطقة صناعية، تشمل، في جملة أمور، مصنعا لغزل ونسج القطن، ومصنعا لتجميع الأجهزة الالكترونية، ومصنعا لأكياس البلاستيك. بيد أن البعثة لاحظت عدم وجود صناعة تتصل بالأغذية.

٢٨١ - ولاحظت البعثة كذلك وجود خوف من أنه في حالة التخلي عن الوضع السياسي الراهن، فلن تتوفر ضمانات للمستثمرين الأجانب وسيصبح اجتذاب رأس المال الأجنبي أكثر صعوبة.

٢٨٢ - وأُعلمت البعثة أن معدل البطالة الحالي هو ٤ر٥ في المائة بالنسبة للسكان القادرين على العمل البالغ عددهم ٤٩٣٥ نسمة، وأن عدد العاطلين يمكن أن يختفي لو ألتمست العمالة في الزراعة.

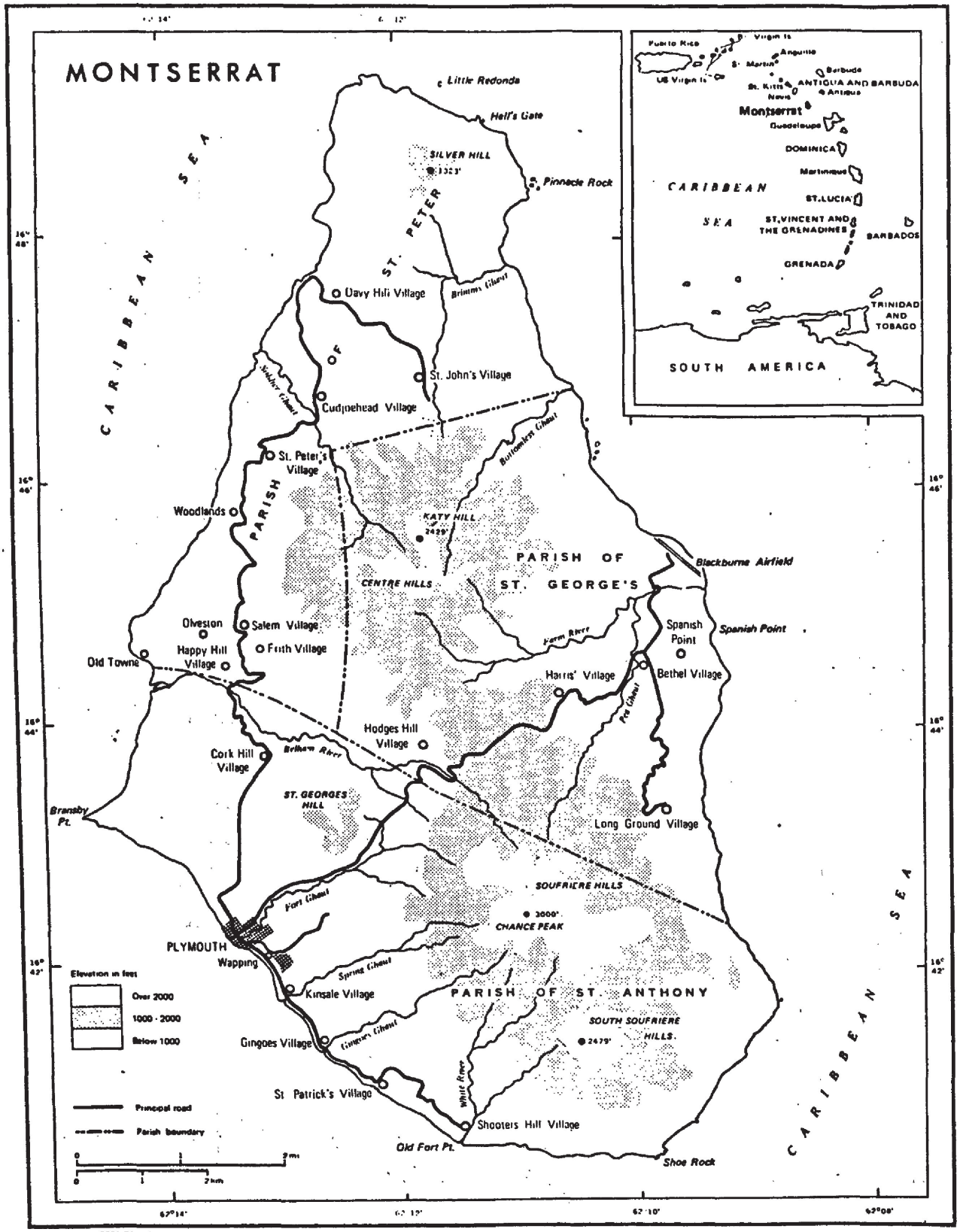

MAP NO. 2671 REV 2 UNITED NATIONS
OCTOBER 1982

(هـ) ينبغي معاونة تعاونية صيد الأسماك ، التي استهلت عملها ، على اقتناء الوسائل والمرافق اللازمة لمزاولة الصيد في المياه العميقة ؛

(و) ينبغي الحصول على المزيد من الآلات والمعدات ، فضلا عن أجهزة ومرافق التبريد والتثليج ، حتى يمكن تطوير أنواع أخرى من الصناعات الصغيرة مثل تجهيز وتعليب الفواكه والخضروات المداريـة ؛

(ز) ينبغي أن يوضع في الاعتبار تدريب الموظفين الطبيين المحليين وتقديم المعـدات المتخصصـة .

٢٩١ - وتولّد لدى البعثة إحساس بأن الحكومة المحلية والجمهور العام يفرطان في الاعتماد والاتكال على الدولة القائمة بالادارة . وبينما تقدر البعثة معنى هذه الحالة بالنظر الى الوضع الراهن للاقليم الا أنها رغم ذلك توصي بشدة بأن تعمد الدولة القائمة بالادارة ، بالتعاون مع القيادة السياسيـة المحلية ودون اخلال بالمشاريع الجارية ، بمحاولة اشراب شعب مونتسيرات روح التضحية والاعتماد على الذات استعدادا لأى تغيير دستورى مقبل .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، اللجنة الرابعـة ، الجلسة ١٥ ، الفقرات ٢٨-٣١ .

(٢) العملة المحلية هي دولار شرق الكاريبي . ودولار الولايات المتحدة الواحد يعادل ٢٫٧٠ من دولارات شرق الكاريبي .

(٣) للاطلاع على تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الى مونتسيرات ، ١٩٧٥ ، انظـر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/10023/Rev.1) ، المجلـد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق .